

# الثروة الحيوانية في مصر

(١٨١٣ - ١٨٥٤)

د. عبد اللطيف محمد الصبّاغ

## مقدمة:

أكد هيرودوت في مقولته "مصر هبة النيل" على أهمية أحد عناصر الطبيعة في تشكيل الحضارة المصرية، بينما ركز شفيق غربال في مقولته "مصر هبة المصريين" على العنصر البشري، ولاشك أن العنصرين يكمل أحدهما الآخر، والعنصران إلى جانب الأرض والثروة الحيوانية يشكلون أضلاع مربع الإنتاج في مصر عبر العصور، وقد ارتبطت الزراعة بالثروة الحيوانية في إطار تكاملي، فشكلا أهم ركائز الدولة الحديثة، فكان للثروة الحيوانية دور أساسي في عمليات الحرث والري ونقل المحاصيل ودرسها، وتشغيل الطواحين والمعامل والمصانع وجر المدافع ونقل الأحجار وأخيراً توفير الألبان واللحوم. ومن هذا المنطلق يتضح دور الثروة الحيوانية في بناء مصر الحديثة.

وإذا كانت الأرض قد حظيت بقدر كبير من الدراسات، كما لقيت موضوعات الفلاح ومشروعات الري والصرف بعض الاهتمام، فإن الثروة الحيوانية لم تلق أي اهتمام من الباحثين على الرغم من أهميتها القصوى في تلك الفترة.

بدأت الدراسة بعام ١٨١٣ عندما أمر محمد علي بمسح جميع الأراضي، وسجل الأراضي الزائدة والبور القابلة للزراعة أبعاديات أو رزق بلا مال، وتطلب التوسع في رقعة الأرض الزراعية مضاعفة المواشي التي تعمل في

خدمة الأرض، كما أن سيطرة الدولة على خيرات الأرض الزراعية لم تترك للفلاح سوى مواشيه لاستثمار شبه آمن، لا ينازعه أحد في ملكيته. وتوقفت الدراسة عند عام ١٨٥٤ بإصدار لائحة الأطيان الثانية ودورها في تثبيت حق التملك في الأرض الزراعية، فبدأ المصريون يطمئنون إلى الاستثمار في الأرض الزراعية، على حساب الثروة الحيوانية. وتتضمن الدراسة خمسة محاور وخاتمة.

### أولاً: الفلاح والثروة الحيوانية:

أحدث محمد علي تغيرات جوهرية في نظام ملكية الأرض الزراعية، ففي عام ١٨٠٨ أمر بانتزاع القرى العاجزة عن دفع الضرائب، وعددها ١٦٠ قرية من يد الملتزمين وجعل تقاسيها بأسماء أولاده وأتباعه، وفي ديسمبر ١٨١٢ أمر ابنه إبراهيم بالاستيلاء على أطيان الرزق الموقوفة على أعمال البر والمساجد<sup>(١)</sup> وفي العام التالي سجلها باسم واقفيها واسم واضع اليد عليها، وفرض عليها الضرائب كسائر الأرض الخراجية، وفي عام ١٨١٤ صدر أمر برفع يد الملتزمين على أن تظل أطيان الأوسية بيدهم تعويضاً لهم طوال حياتهم، فأصبحت الدولة على صلة مباشرة بالفلاح، وحددت الدورة الزراعية نوعية المحاصيل التي تزرع تلبية لحاجة السوق<sup>(٢)</sup>، وفي العام نفسه بدأت عملية مسح كل الأراضي الزراعية ورصدها في سجلات بأسماء أصحابها منعاً للتسحب والهرب<sup>(٣)</sup>، وإذا كان الفلاح قد حاول الهرب من زراعة المحاصيل التي احتكرت الحكومة تسويقها، فإن الإدارة كانت له بالمرصاد، فعاقبت من يقتلع القطن ويزرع الذرة بالحبس في الليمان<sup>(٤)</sup>.

اهتم محمد علي بالمشروعات الزراعية؛ من شق الترع والقنوات والمصارف وإقامة الجسور والقناطر، وحاول أن يترك الفلاح المصري لأرضه،

لكنه أُجبر في النهاية على تجنيده، مما خَلَفَ آثاراً سلبية على الأرض الزراعية،<sup>(٥)</sup> وإذا كانت الأرض قد زادت قيمتها بداية من عصر محمد علي، فلم تعد تقتصر في إنتاجها على محاصيل استهلاكية تلتهمها الحكومة، بل أخذت تنتج محاصيلًا نقدية، فقد تقيدت هذه القيمة بالأسعار التي تشتري بها الحكومة تلك المحاصيل، أضف إلى ذلك ضبابية علاقة الحكومة بالأرض وموقفها من قضية تملك الأفراد، الأمر الذي ظهر في تقارير المراقبين الأجانب خلال هذه الفترة، فذهب أحدهم إلى أن الباشا كان المالك الوحيد للأرض، يهبها لمن يشاء مقابل تسديد ضريبة الأرض،<sup>(٦)</sup> وأنكر آخر هذه الصورة ولاحظ أن الباشا ليس المالك للأرض بالمعنى الذي يفهمه الأوروبيون، فكل ما يفعله هو تنظيم المزروعات وشراء الحاصلات بالسعر الذي يحدده بنفسه.<sup>(٧)</sup>

وقد تأخر أول تشريع نظم حياة الأرض الزراعية إلى عام ١٨٤٧، فيما عُرف بلائحة الفلاح الأولى التي أجازت للفلاح حق رهن الأرض والتنازل عنها للغير أو تأجيرها بسند مدموغ، وحثت الفلاح من اغتصاب الغير لأرضه.<sup>(٨)</sup>

وخلاصة القول أن هذه العلاقة غير الواضحة المعالم طوال عصر محمد علي ألجأت كبار الفلاحين إلى الاستثمار في مجال الثروة الحيوانية، فهي أفضل وأكثر أماناً من الأرض الزراعية نفسها.

والجدير بالذكر أن إصلاحات محمد علي اقتصرت على الأرض الزراعية وما يخدمها من مشروعات ري وصرف، بما يضمن له زيادة الإنتاج، لكن هذه الإصلاحات لم تطل الفلاح بشكل مباشر، فظل الفلاح المصري وأسرته عبيداً مسخرين لخدمة الدولة، تحملوا الكثير من نكبات الدهر في صبر وتؤدة، فبالإضافة إلى تلبية احتياجات الدولة بجيشها ومبانيها وخزينتها لم يسلم الفلاح وأسرته من عنت رجال الإدارة، والبعد الأخير لا نستطيع أن نقلقي به على كاهل

محمد علي، فيكفيه رده على المظلومين الذين جأروا إليه بالشكوى، وحفظتها لنا الوثائق، ومن أمثلة ذلك؛ تقدمت سيدة ريفية (أم أحمد) بشكوى تقول فيها "كانت لي بقرة مناصفة بيني وبين ولديّ اللذين التحقا بالجهادية، وسافرا إلى الموره، فباعها شيخ البلد ظلماً لحساب الديوان، وألتمسُ أن يحسب نصيبي على دين زوجي للديوان، وأن يصرف نصيب ولديّ لأولادهما وزوجتيهما ليعيشوا منه"<sup>(٩)</sup> وتظلمت ريفية أخرى (أم مسعودة) من قرية بني حسن بالمنيا من الإدارة التي أخذت زوجها للخدمة في الأسطول، وأولادها ليعملوا في مباني الإسكندرية وتركتها دون عائل، فأمر ديوان خديوي بمراجعة الدفاتر وإعلامه بمدة عملهم.

(١٠)

وكثيراً ما تكررت شكوى الفلاحين من جور شيخ البلد، فشكا أهالي قرية سنديون أن مشايخ قريتهم يرسلون الفقراء من الأهالي للخدمة في شبرا، ولا يرسلون أقاربهم ومن في حمايتهم، وفضلاً عن ذلك لا يدفعون لهم أجرهم، فصدر أمر كريم بالتحقيق،<sup>(١١)</sup> كما شكى محمد رزق من القليوبية أنه دفع ما عليه من ضريبة، ومع ذلك طلب شيخ البلد منه واحد وأربعين ريالاً وضرب والده حتى كسر أحد أضلاعه.<sup>(١٢)</sup> وعندما شكى فلاح من المنوفية من اعتداءات شيخ بلده حتى اضطر إلى الهرب، أرسله الديوان مع قواس إلى المأمور للتحقيق بنفسه في الواقعة بحضور القواس.<sup>(١٣)</sup>

كما تكرر التظلم من الصرّاف، وهي وظيفة تكاد تقتصر في المجتمع المصري إلى عهد قريب على الذميين، لمهارتهم في العمليات الحسابية؛ فيقول على أبو عيسى شيخ قرية سنهوط شرقية في عريضته "إن صراف قريتنا الذمي يقبض مطلوب الديون من فقراء الناس ويهضمه، وأنه يزرع مائة فدان بتلك القرية يسخر الفلاحين في خدمتها، ولم يدفع مالها"<sup>(١٤)</sup>

ومن نجا من الخدمة في الجيش أو الأسطول من الفلاحين لم يفلت من أعمال حفر الترع والمصارف وصيانتها وإقامة الجسور قبيل الفيضان، فإنها جميعاً من الأعمال العامة التي أُلقيت على عاتق الفلاح، فيما عرف بنظام العونة أو السخرة الإجبارية مقابل قرش واحد عن كل يوم، فكان نصيب كل فلاح من هذه العمال حوالي شهرين سنوياً يؤديها جبراً تحت سيات رجال الباشا،<sup>(١٥)</sup>

حاول محمد علي توسيع رقعة الأرض الزراعية والتغلب على نقص الأيدي العاملة، فأحصى الأرض القابلة للزراعة وقام بتوزيع حوالي مائتي ألف فدان أبعاديات<sup>(١٦)</sup> على كبار رجال الدولة والعربان وبعض الأجانب بهدف استصلاحها وزراعتها، فجعل بعضها رزقاً بلا مال، والبعض الآخر أعفاه من الضريبة بشكل مؤقت، فشهد عام ١٨٢٩ أول أبعادية منحها محمد علي لأحد أعوانه ويدعى ولي الدين أغا، وقدرها مائة فدان أبعادية بلا مال من أطيان الخرس بناحية شلقان قليوبية، وأمر روزنامجي مصر بإعطاء المذكور سند بالمساحة المحددة، وفي عام ١٨٤٢ أصدر محمد علي أمراً إلى الروزنامجي غطاس أفندي بإعطاء أصحاب الأبعاديات سنداً يخول لهم الحق في التصرف فيها بالبيع والشراء والهبة على الوجه الشرعي، وفي لائحة الأطيان الأولى ١٨٤٦ أعطى محمد علي للفلاح حق التأجير والرهن والمزارعة والتنازل للغير، لكنها ظلت ملكية مفقود بها الثقة، لم تتأكد إلاً بلائحة الأطيان الثانية ١٨٥٤م، التي أعطت للفلاح الحق في توريث أرضه لأبنائه ميراثاً شرعياً بشرط أن يقدموا ما يضمن زراعة الأرض وتسديد خراجها.<sup>(١٧)</sup>

ومع التوسع في مساحة الأرض الزراعية زادت الحاجة إلى المواشي، فكانت الإدارة تفرض ضريبة على الأهالي فتجمع منهم عشر مواشيهم،

وتُحضر المواشي من السودان، وتُضيق على الجزائريين، فتأمر المشايخ بالمرور على محلات الجزارة والسلخانة لشراء الحيوانات التي لم يكتمل نموها عنوة، وتربيتها وتسمينها ثم إعادة بيعها لهم مرة أخرى.<sup>(١٨)</sup>

وهكذا كان الفلاح يضطر أمام النكبات المتتالية إلى ترك أسرته في كل مرة لا طعام لها سوى خضروات الأرض، وما يوجد به الله عليهم من ألبان المواشي، إن تركها لهم رجال الإدارة، فيصنعون منه الجبن والزبد والسمن، فيبيعون بعضه ويقتاتون البعض الآخر، فكانت المواشي هي سنده في خدمة الأرض، وسند أسرته أثناء غيابه طعاماً ونفقة، لذا كانت الماشية جزء من كيان الفلاح.

## ثانياً: أنواع الحيوانات:

اعتمد الإنتاج الزراعي والصناعي وحركة النقل في مصر في القرن التاسع عشر على ثروة حيوانية ضخمة، قوامها البقر والجاموس والإبل والخيل والبغال والحمير والغنم، ولعل من أهم مشكلات دراسة الثروة الحيوانية، أنه لم يصلنا تعداد لها في فترة الدراسة، وفيما يلي أهم الحيوانات الموجودة في مصر:

### البقر والجاموس:

شكل البقر والجاموس عماد الثروة الحيوانية، ويصعب الوصول إلى العدد الحقيقي من هذين النوعين، نظراً لعدم تسجيل الحيوانات في دفاتر، ولاسيما ما يتعلق منها بالأهالي، وإن كان محمد علي قد طلب ذلك في لائحة صادرة في عام ١٢٣٤هـ / ١٨١٨م، إذ ألزم حاكم كل حُط (إقليم) أن يكون عنده دفتر يتضمن مقدار زراعة الأصناف وأصحاب الزراعة ومقدار المواشي اسم باسم

وحصة بحصة،<sup>(١٩)</sup> غير أنه لم يصلنا عبر دار الوثائق شيء من هذه الدفاتر، أو بالأحرى لم نصل إلى هذا النوع من الوثائق.

ومن الممكن الوصول إلى تعداد تقريبي للبقر والجاموس من خلال مساحة الأرض الزراعية، التي قال عنها كامبل<sup>(٢٠)</sup> أنها بلغت عام ١٨٣٥ حوالي ثلاثة ملايين فدان<sup>(٢١)</sup> زادت عام ١٨٤٠ حوالي مليون فدان آخر، وتوقع أن تزيد المساحة المزروعة بفضل إنشاء الترع الجديدة والجسور<sup>(٢٢)</sup> فإذا كان الفدان يحتاج إلى رأس وحدة من البقر أو الجاموس، فإن ما تحتاجه الأرض الزراعية لخدمتها حوالي أربعة ملايين رأس من البقر والجاموس، أضف إليها ما تحتاجه المعامل والمصانع، وما يربى بغرض الاستثمار، وهو يعادل أربعة ملايين رأس أخرى تقريباً.

ويستخدم البقر والجاموس في أعمال الزراعة من حرث وري ودرس وغيرها، إضافة إلى إدارة عجلة المعامل والمصانع، ويعيش البقر في جميع أنحاء مصر بينما يتركز الجاموس في صعيد مصر، ثم نقل محمد علي أعداد كبيرة منه إلى الجفالك في الوجه البحري.<sup>(٢٣)</sup> ويتميز البقر بجسم نحيل وقرنان صغيران ولحم ثيرانه أفضل من الإناث، ويربي العربان البقر الوحشي الذي لا يخضع للعمل، أما الجاموس فحجمه أكبر وقرناه أطول ووبره أقل من البقر ولون جلده رمادي، يميل إلى السباحة في الماء، هادئ الطبع سلس القياد، تدر الجاموسة من ١٤ - ١٦ رطلاً من الحليب يومياً على دفعتين، ولحمه خشن لا يأكله إلا الفقراء، وهو قوي يتحمل العمل الشاق.<sup>(٢٤)</sup>

### الأغنام والماعز :

يشكل الضأن جزء من الثروة الحيوانية في مصر، والضأن المصري الأصلي صوفه جيد ويحمل مرتين كل سنة ويحمل في كل مرة رأساً أو اثنتين،

وجلبت أنواع أخرى من السودان واليمن، وهي مرتفعة القامة كثيرة شحم الذنب وصوفها رديء، لكنها كثيرة اللحم والشحم. أما الماعز فمنتشرة في دلتا مصر، ويتميز بتقوس ذيله وصغر قرناه وطول أذنيه، ولبنه جيد غزير شائع الاستعمال، تجوب قطعانه المدن في أعداد صغيرة، يحلب راعيها لمن يشتري أمام عينيه، وهي شديدة القابلية للتلقيح، تحمل مرتين سنوياً، تعطي في الحمل الواحد من ٣-٤ رؤوس، أما ماعز الصعيد فأقل قامة وأطول قرناً وأكثر نشاطاً وأوفر ويراً وأنعم. ويستورد من سنار نوع ثالث قصير القامة جداً قصير الشعر. (٢٥)

حرصت إدارة محمد علي على اقتناء سلالات من أغنام ذات صوف أكثر ملائمة لصناعة الجوخ، وقد لفت نظر الباشا إلى هذه القضية هدية ملك سردينيا، بمناسبة تعيين قنصل لمصر هناك، وكانت الهدية عبارة عن مائة وخمسين رأساً من غنم المارينوس الأسبانية، ذات الصوف المناسب للمصانع الحديثة، وبرفقتها اثني عشر راع، لتعليم العريان الرعاية السليمة لهذا النوع. (٢٦) وبعد فترة أفاد القواص المأمور برعاية الخراف الأسبانية أن مرتب الرعاين الأجنيان والمترجم ألف قرش شهرياً، وأضاف أن رجاله قد تعلموا تربية الأغنام الأسبانية وقطع الإلية وصنع الجبن، وعلى ذلك طلب عدم تجديد عقد هؤلاء وتحويل هذه الأعمال إلى عهده. (٢٧) من هنا بدأ اهتمام محمد علي بتربية الأغنام في الجفالك، فكلف مشايخ العريان بجلب إناث الغنم البلدي في سن سنتين أو ثلاث إلى الجفالك، وإرسال مندوبين إلى سردينيا وأسبانيا لجلب ذكور أغنام مارينوس، لتحسين النسل. (٢٨)

وسعى محمد علي لإدخال صناعة الشال الكشميري، فأرسل إلى محمد الششتري أحد أتباعه في بومباي يطلب شراء ٣٠٠-٤٠٠ رأس من الماعز



الكشميري، وإرسالها إلى مصر على السفن المصرية الموجودة بالهند، لاستخدام أشعارها في صناعة الشال الكشميري، لإحياء هذه الصناعة في مصر. (٢٩)

### دواب النقل:

ودواب النقل كثيرة أهمها في مصر:

أ- الإبل: وبمصر منها نوعان، أحدهما كبير الجسم شديد القوة بطيء الحركة مرتفع الهيئة، لذا يتم تدريبه على الإناخة، مخصص لحمل الأثقال، يحمل ما بين ٥٠٠ و ٦٠٠ كجم، وثانيهما صغير الجسم ضامر البطن نحيل رشيق الهيئة سريع الحركة، يصلح لركوب الإنسان مسافات طويلة، ويسمى هجين، وجمعها هجن، ولها خظام من حبل دقيق مثبت في أحد منخاريها ليتحكم فيها الراكب. (٣٠)

ب- الخيل: في مصر أنواع عديدة من الخيول، منها النوع العربي الأصيل الوارد من بلاد العرب والنوع الشامي الذي تستخدمه قبائل الكرد وعنيزة، والنوع الوارد من آسيا وأوروبا ودفنقه في السودان، وقد اختلطت هذه الأنواع فكان نسلها خليطاً مختلفاً، على أنهم يتخذون الجياد العربية الأصيلة للطلوقة، (٣١) فإن وقعت على أفراس قوية أنجبت نوعاً من الجياد كبيراً قوياً تام استدارة الأعضاء، سيقانه صلبة ومشيته تدل على النبل والعزة، وعيناه يتطيران نشاطاً وحماساً، وهو النوع السائد في مصر، (٣٢) وحرصت الإدارة على جلب أنواع من الخيول مثل القادانا من بحر برا (الخارج) لتحسين نسل الخيول المصرية، وكانت تتابع عمليات التلقيح والتوليد (٣٣) ولم تبخل الخاصة بخيولها المهداة من الخارج في عمليات التلقيح، فأمر محمد علي باستخدام جواده الأحمر والمواد الأشهب المملوك لسعيد بك في تلقيح عشرة أفراس أصيلة من الموجودة بالإسطنبول. (٣٤)

وقد استولى سلاح الفرسان المستحدث في الجيش<sup>(٣٥)</sup> على الخيول، ولم يبق منها إلا ما استخدمه الموظفون الأتراك.<sup>(٣٦)</sup> ومما لاشك فيه أن أعداد الخيول في مصر لم تكف سلاح الفرسان، فقرر مجلس أحكام مصر منع خروج إناث الخيل خارج البلاد، حتى لا يؤثر ذلك على تكاثر هذا النوع داخل البلاد، ويسمح فقط بجلبه من الخارج وبيعه في مصر،<sup>(٣٧)</sup> فتم شراء العديد منها من أطنه وحلب ببلاد الشام<sup>(٣٨)</sup> ويذكر كلوت بك أن المصريين يميلون لركوب الأفراس (إناث الخيل) بينما لا يركب العثمانيون سوى الجياد (الذكور) إضافة إلى أن مصر عرفت في القرن التاسع عشر على نطاق ضيق مركبات (حناطير) تجرها الخيول<sup>(٣٩)</sup>: دواب بين الخيول والحمير، يفضلها المصريون، وهي مطية العلماء، لأنها تسير بخطوات واسعة سيراً وئيداً متداركاً موزوناً، لا تركض ولا تعدو، بما يضيفي وقاراً على راكبيها، ويعدل ثمن بعضها كرام الخيل، وإناثها أسلس قيادة من ذكورها وأقدر على تحمل التعب.<sup>(٤٠)</sup> كما كانت البغال ركوب أفندية الحكومة، فإذا نفق لدى أحد الأفندية يعد مدير الناحية تقريراً عن الواقعة، ويرسل التقرير مع حجة شرعية ووسم (ختم على جلد الحيوان النافق إلى ديوان الخديوي، وعلى ضوء ذلك تتحدد مسؤولية موت الحيوان، فإن كانت بسبب يتم خصم الثمن من الأفندي، وإن كانت قضاءً وقدراً تحملت الحكومة، ويصرف للأفندي بدلاً عنه من ديوان المواشي.<sup>(٤١)</sup> ثم أصدر مجلس الملكية قراراً إلى المحافظين والمديرين والنظار بأن من تنفق ركوبته من الأفندية قبل مضي ثلاث سنوات من استلامه لها يخصم نصف ثمنها من راتبه، لعدم اعتناؤه بها.<sup>(٤٢)</sup>

د- الحمير: وهي الأكثر عددا والأمتل للنقل في أرض مصر ومناخها، وتمتاز

بقوة أبدانها ونشاطها، وكانت تمتلئ بها شوارع القاهرة والإسكندرية للنقل.<sup>(٤٣)</sup> وحمير مصر حسنة المنظر، خفيفة الحركة، وأفضلها القادم من الصعيد، والحمير مطية الطبقتين الدنيا والوسطى، كما أنه مطية النساء؛ فلا يكاد يوجد مصري إلا وله حمار يحمل أثقاله، وينقله في أسفاره، وفي القاهرة بضع آلاف من حمير المكارية للنقل الداخلي، ولهم مواقف ومشارب، وكذا في سائر المدن، يقوم بتسييرها حمارة من الأطفال يركضون خلفها يحثونها على السير وتنبه المارة.<sup>(٤٤)</sup> كما تستخدم الحمير في أعمال حفر الترغ والقنوات والمصارف، فاحتاج العمل في أشغال ترعة المحمودية في أحد المراحل ٦١٠ حماراً، لم يكن منها في مصلحة المواشي سوى ١٥٠ حماراً فقط، فتم تكليف المديرين في مناطق وجه بحري بشراء الباقي من الأهالي، كل مدير بعدد محدد، وأخذ سند بأثمانها من ناظر المواشي.<sup>(٤٥)</sup>

### ثالثاً: أهمية الثروة الحيوانية في مصر:

للثروة الحيوانية أهمية خاصة في مصر في القرن التاسع عشر، لا باعتباره بلداً زراعياً فحسب، ولكن حركة النقل وتوليد الطاقة الحركية في المعامل والمصانع اعتمدت أيضاً على الثروة الحيوانية، وتبلورت أهمية الثروة الحيوانية في مصر إبان عصر محمد علي فيما يلي:

١ - أنها المصدر الوحيد للطاقة الحركية المستخدمة في مجال الزراعة والصناعة آنذاك، فعمليات حرث الأرض وتسويتها وريها ونقل المحاصيل ودرسها قامت على عاتق الحيوان، فالمحراث والزحافة واللوح والساقية والتابوت والدولاب والنورج تجرها الحيوانات؛ وتُنقل المحاصيل على ظهور الإبل لقاء قرشين ونصف لكل بغير يومياً، ويأكل البعير مما يحمل، وقد تُستأجر الثيران لدرس

المحاصيل بالسعر نفسه، وتعتمد معظم أرض مصر في ربحها على السواقي؛ فكان في دلتا مصر وحدها حوالي خمسين ألف ساقية، تتطلب ما يقرب من ١,٣٥٠,٠٠٠ ثور، أما رأس المال الممثل في هذه الثيران يعادل ١,٣٥٠,٠٠٠ جنيه، باعتبار سعر الثور تسعة جنيهات، وإذا عملت هذه الثيران بالأجرة فإن إحداها يتكلف يومياً قرشاً ونصف، بما يبين النفقات الباهظة للري.<sup>(٤٦)</sup> وقد شهد عصر محمد علي تجارياً لاستخدام قوة الرياح، لكنها لم تأت بنتائج مرضية<sup>(٤٧)</sup>

وفي مجال الصناعة كانت الثيران والخيول مصدر الطاقة لتشغيل الطواحين ومعامل ضرب الأرز وورش صناعة السفن والأسلحة والذخيرة وغيرها؛ ولتقدير حجم المواشي العاملة في تلك المجالات نذكر على سبيل المثال ما ورد بإحدى الوثائق، حيث طلب إبراهيم أغا ناظر مواشي دمياط العاملة في ضرب الأرز خمسمائة وثلاثة ثيران بدلاً من المواشي التي نفقت أو مرضت لبياض أرز عام ١٢٤٢هـ والمتبقي من عام ١٢٤١ فقرر المجلس شراء الحيوانات المطلوبة بمعرفة مأمور طنطا ومأمور منوف وأشمون ومأمور مليج وأبيار، على أن يشتري كل منهم مائة وخمسة وعشرين ثوراً وعهد إلى ناظر قسم محلة دمنه بشراء ثلاثة وأربعين ثوراً واختص ناظر المنصورة بشراء خمسة وثمانين ثوراً وتوريدها إلى المحل المذكور.<sup>(٤٨)</sup>

وكانت الإدارة تعتمد في توفير التبن والعلف على مديري المناطق، فكان على كل مدير توفير التبن والبقول اللازم للحيوانات العاملة في منطقته، أو حصر العملية في أقرب المناطق، توفيراً لأجرة النقل، ولكن الإدارة عدلت عن ذلك لما رأت بعض التجاوزات ضد الأهالي، فأمرت "بشراء التبن ولو بثمن غالٍ عن طريق وسيط، لأن تكليف المديرين بتدبيره يستلزم غدر الأهالي"<sup>(٤٩)</sup>

وتظهر وثيقة ثانية أمر من محمد علي بإرسال خمسمائة أردب فول إلى معمل الطرابيش في فوه، وقاية لمواشيه من التلف.<sup>(٥٠)</sup> فإذا كان الثور يأكل أردباً ونصف من الفول فإن بالمعمل المذكور ما لا يقل عن ٣٧٥ ثوراً. وفي وثيقة ثالثة طلب ناظر المواشي ١٣٠ ثوراً لإدارة الأشغال الأميرية، وطلب ناظر معمل البنادق ببولاق ثمانية ثيران لإدارة الدولاب الخاص بثقب مواسير البنادق، فتم جلبها من مديرتي القليوبية والجيزة.<sup>(٥١)</sup> وطلب مأمور الديوان الخديوي من ناظر المواشي إرسال اثنين وثلاثين حصاناً لتشغيل طواحين الحكومة بالإسكندرية.<sup>(٥٢)</sup>

٢- تُعد الإبل والخيل والبغال والحمير وسيلة النقل والمواصلات البرية آنذاك، فكان لمصلحة المرور حيوانات خاصة بها تشتريها من الأسواق المحلية، فأفاد وكيل مصلحة المرور بأن مديرية عموم قبلي أرسلت للمصلحة المذكورة اثنين وسبعين هجيناً تمت الموافقة على اثنين وخمسين منها، فُدِّرَ ثمنها بمبلغ (٢٥٥٥٠ قرشاً) وأعيد أربعة عشر هجيناً لأصحابها لعدم صلاحيتها، وأفاد أن مصلحة المرور ستقوم بتسديد المبلغ المذكور للمديرية.<sup>(٥٣)</sup> ولا يكاد بيت يخلو من حمار يستخدم في النقل، وتستخدم الحمير والإبل في مصلحة المباني وأحياناً تستخدم الثيران لجر الأحجار الثقيلة التي تستعص على الحمل، فأشارت إحدى الوثائق إلى تشغيل مائة وخمسين بغيراً وخمسين ثوراً في أبنية الإسكندرية، وقد أرسلت جميعها من قبل ناظر المواشي.<sup>(٥٤)</sup>

وفي حالة عدم توفر دواب نقل في مصلحة المواشي يطلب ناظر المصلحة المذكورة الدواب اللازمة من الأقاليم فيتم توزيع المطلوب من كل إقليم على حده، فبناء على طلب حسن أغا ناظر المواشي الأميرية جمالاً لاستخدامها في المباني والمصالح وأمانة الحج، تقرر جمع ألف وستمائة وخمسين بغيراً من

الأقاليم، فخص إقليم القليوبية على سبيل المثال شراء مائة بعير، وأسند الأمر إلى مدير الإقليم لإتمام عملية الشراء بالثمن المناسب وإرسالها إلى الناظر المذكور. (٥٥)

كما كانت الخيول تستخدم في جر المدافع والحمير والجمال في نقل الأحجار والرمال اللازمة لبناء الدشم والتلال اللازمة لهذه المدافع، ففي إحدى الوثائق شكى محمد خليفة ضابط المدفع المرابط في طنطا بأنه هو المعهود إليه بالإفناق على علف دواب المدفع، ويعطي سايس الدواب مرتبه الشهري وبدل ركوبه وخبز يومي وأنه لم يتمكن من الحصول على هذه النفقات من الحكام الذين تعاقبوا على طنطا، فلما تحققت الإدارة من ذلك أمرت أن تتحمل الخزينة الخديوية المبلغ الذي أنفقه محمد خليفة، وأن يكون ناظر المواشي هو المسئول عن تعيين هذا السايس. (٥٦) ومن الوثيقة تتبين أن محمد علي كانت له منظومة دفاعية داخل البلاد، ولم يقتصر في ذلك على فرق الجيش، وأن كل مدفع كانت له حيوانات مخصصة يقوم على خدمتها سايس تحت إشراف ضابط المدفع وناظر المواشي، بما يضيف بعداً آخر على أعداد المواشي المستخدمة في الجيش.

وكانت الحكومة تستأجر الإبل أيضاً لسد العجز أو التوفير للميري، فوافق ديوان شورى المعاونة على رأي ناظر جبل الرخام، الذي اقترح استئجار الإبل اللازمة للعمل في الجبل من العربان بدلاً من استخدام مواشي الميري (٥٧) كما استخدمت الخيول والهجن في نقل البريد بين مصر والولايات التابعة لها في عصر محمد علي. (٥٨)

وعرفت مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر على نطاق ضيق مركبات نقل الأفراد (حناطير) تجرها الخيول، انحصرت في الأسرة الحاكمة

وقنصل الدول وكبار التجار وكبار موظفي الدولة ممن أنعم عليهم الباشا بهذه المركبات، كما بدأت تنتشر في المدن عجلات نقل المواد الخام للورش والمصانع تجرها الخيول أو البغال أو الحمير، حسب حجم المركبة وحمولتها<sup>(٥٩)</sup>

### ٣- استخدام روث المواشي ومخلفاتها في أمرين:

**الأول: تسميد الأرض الزراعية،** ويتميز السماد البلدي بأنه غير مكلف، وليس له آثار جانبية، مقارنة بالأسمدة الكيماوية التي ظهرت بعد ذلك، وقد درج الفلاح المصري على تسميد أرضه بروث مواشيه منذ فجر التاريخ وحتى وقتنا الحاضر.

**الثاني: تجفيفه واستخدامه وقوداً** على مستوى الأهالي والحكومة أيضاً؛ فقد صدر أمر من شورى المعاونة إلى جميع مصالح الميري بالمحروسة "بضرورة تجفيف روث المواشي الزائد عن السباخ (السماد البلدي) بمعرفة فلاحات مستأجرات، وتوزيعه على المصالح بدلاً من الحطب"<sup>(٦٠)</sup> وذكر كلوت بك أن البدو يتخذون من بعر الإبل المخلوط بالقش المقطع وقوداً عالي الجودة.<sup>(٦١)</sup>

٤- **تعتبر الثروة الحيوانية مصدراً للمأكل والملبس،** ممثلة في اللحوم والألبان والصوف والوبر والجلود، ولا سيما أن منتجات الألبان إلى جانب خضراوات الأرض تمثل غذاءً أساسياً للفلاح، وإن قل اعتماد المصريين على الحيوانات كمصدر للحوم في تلك الفترة لسببين:

**الأول:** كان الهدف الأساسي من تربية المواشي استخدامها في خدمة الزراعة، فلا تذبح إلا الحيوانات التي انتهت مدة خدمتها، يضعفها وهزالتها،

فيؤمر بتوريدها للجزارين، كما حدث لثلاثين رأس من الإبل والثيران المسخرة في بناء قنطرة إنشاص الرمل ببلييس.<sup>(٦٢)</sup>

**الثاني:** ضيق ذات اليد، وقد عوض المصري نقص اللحوم بالثروة الداجنة، إضافة إلى ما يصطاده من الأسماك والطيور البرية.<sup>(٦٣)</sup>

وكانت الأغنام والطيور تباع في القاهرة أيام السبت في السبتية والجمعة في الإمام الشافعي وتباع دواب النقل في سوق بوابة حجاج بالسيدة عائشة، أما حيوانات الذبح فينصب لها سوق عصر كل يوم عند مذبح الحسينية. ولم يكن للذبح قبل محمد علي مكان مخصص، لكن عند ترتيب ديوان الصحة بطل الذبح داخل البلد وبُنِيَ خارجها مذبحان بجهتي الحسينية والعيون عام ١٢٣٣هـ / ١٨١٧م. وكان المذبح عبارة عن حوش كبير يحيط به سور، وفيه سقائف تظل منطقة مبلطة بالحجر يتم الذبح عليها، ولم يكن به مجارٍ للتخلص من دماء الذبح وماء الغسيل، لذا كثرت شكاوى الأهالي من الرائحة المنبعثة منه، ولكن لم تبني المذابح مستوفاة الشروط إلا في عصر الخديوي توفيق. وكانت الحكومة تشرف على تشغيل المذابح، وتأخذ على كل رأس تُذبح مبلغاً من المال،<sup>(٦٤)</sup> كما تأخذ الجلد للمدايح الأميرية،<sup>(٦٥)</sup>

ويلاحظ أن الإدارة إذا منعت الذبح فترة من الزمن، فلا بد أن تسمح به خلال شهر رمضان وفي المواسم والأعياد، فكانت تجلب لهذه المواسم البقر والجاموس والأغنام من السودان بأعداد كبيرة، أو تطلب جمعها من الأقاليم وتحدد ما يخص كل إقليم من كل صنف على حده، ففي عام ١٢٤٢هـ / ١٨٢٦م وبمناسبة قرب شهر رمضان طلبت الإدارة تسعة آلاف رأس من الغنم وألف وثلاثمائة وخمسين رأساً من البقر والجاموس من الأقاليم، فكان نصيب البهنساوية قبلي على سبيل المثال ألفي رأس من الغنم وخمسين جاموسة، تسلم



لباش جزار ويؤخذ منه ثمنها لتسليمه لأصحاب المواشي.<sup>(٦٦)</sup> ويظهر من الوثيقة أن جلب المواشي كان يتم أولاً، ثم ترسل أثمانها فيتم توزيعها على أصحابها، بعد خصم ما عليهم للميري بالطبع.

وكانت الألبان مطلوبة في المدن كما هي مطلوبة في الريف، فرصد علي مبارك في عام ١٢٩٤هـ / ١٨٧٧م (٨٤ زريبة) مواشي حلابة مملوكة للأهالي في القاهرة وحدها، مما يؤكد وجود هذا النوع منذ فترة مبكرة. كما كان بالقاهرة أحواض من الحجر في فجوة معقودة مزينة بأعمدة وقباب مزخرفة، مخصصة لسقيا الدواب على اختلاف أجناسها، أغلبها بالقرب من الأسبلة، ولها أوقاف للإنفاق عليها<sup>(٦٧)</sup> وكانت الإدارة تنتقي من الجاموس والبقر أفضل البهائم الحلابة ذوات المواليد الجديدة، لتزويد قصور العائلة السنّية بالحليب اللازم، سواء قصر النيل أو سراي القلعة أو سراي الإسكندرية، ثم تباع ما جف لبنها وتستبدل بأخرى من ذوي المواليد الجديدة.<sup>(٦٨)</sup> ويتولى كتحدا حرم القصر وأغواته العناية بتلك الماشي، فإذا حدث بها تلف يخصم ثمنها من رواتبهم، وكان عدد تلك المواشي يزيد على العشرة، فقد جاء بالوثيقة إرادة سنّية إلى كتحدا حرم القصر بتغيير الجاموسات الخمس والبقرات الخمس التي انقطعت ألبانها.<sup>(٦٩)</sup>

وقد امتلك البدو ثروة كبيرة من المواشي لاسيما الأغنام والإبل والخيول، وقد نجحت محاولات محمد علي في وضع اللبنة الأولى لإخضاع البدو لسيطرة الدولة، فعين مشايخهم وحاسبهم على تعدياتهم واستخدم دوابهم في نقل مهمات الجيش والغلّال والأحجار عبر الطرق الصحراوية بالتراضي تارة وبالقوة تارة أخرى. كما استعان بأولي الخبرة منهم في تربية مواشي الحكومة وعلاجها واستيراد المواشي من الخارج.<sup>(٧٠)</sup> ويتخذ البدو من صوف الغنم ووبر الإبل

ملابسهم وخيامهم وفرشهم وسجاجيدهم، كما أن لبن النوق يقدره العرب فمنافعه العلاجية والصحية عظيمة.<sup>(٧١)</sup>

#### رابعاً: وسائل محمد علي للعناية بالثروة الحيوانية:

اعتنى محمد علي بالثروة الحيوانية، وبخاصة في مصالح الحكومة والعهد والجفالك بعدة وسائل منها:

##### ١ - تخصيص مصلحة للمواشي:

خصص محمد علي مصلحة للمواشي، وجعل لها ناظراً وعمّالاً وكلافيين، وحدد مهمتها في توريد الحيوانات اللازمة لآلای السواري وللأشغال الأميرية، من طواحين ومضارب ومعامل وورش ومصانع وغيرها، إضافة إلى الجفالك والعهد؛ فعلى سبيل المثال أمر محمد علي باشا بأن "يؤخذ من مصلحة المواشي الثيران اللازمة للعربيات المخصصة لنقل الأحجار الخاصة ببناء ورشة الورق، وأن يجمع من الأهالي الحمير اللازمة لنقل الرمال بأجرة معقولة".<sup>(٧٢)</sup> وتأتي إليها الحيوانات اللازمة من الأسواق المحلية ومن الخارج، ويتم رسم حيوان الميري بختم ساخن يترك أثراً على الجلد في مكان واضح، يبين تبعيته للميري، وتطلب الجهات الإدارية هذا الختم ضمن جلد الحيوان في حالة نفوقه،<sup>(٧٣)</sup>

وفي عام ١٨٣٦ قسّم محمد علي مصلحة المواشي إلى قسمين؛ إحداهما لحيوانات النقل؛ الجمال والخيول والحمير والبعال، نظارة على أفندي جركس، وثانيها للثيران نظارة حسن أفندي أرنتوط.<sup>(٧٤)</sup> وأمر بأن يصرف لمواشي الميري ما تحتاج إليه من غلال من شون الحكومة بالثمن المقرر مضافاً إليه ثلاثون

بارة<sup>(٧٥)</sup> عن كل إردب، على أن يحصل ناظر الشونة على وصل بالقيمة<sup>(٧٦)</sup>. مع مراعاة النظافة حول مواشي الميري ورش الماء حولها في فترة الظهيرة، وقاية لها من أمراض الحر، وعينت الإدارة مأمورين للإشراف على عمليات النظافة، وصدر أمر بهذا الخصوص تم توزيعه على كافة الجهات<sup>(٧٧)</sup>.

وقد خُصص بمصلحة المواشي ناظر للخيول يتابع عملية شرائها وتوزيعها على الآليات العسكرية، ثم يضع كشافاً في نهاية العام بإجمالي الخيول المشتراة، والموزع منها على الجهات والمتبقي لديه<sup>(٧٨)</sup> وفي حالة نفوق أحد الخيول يرسل أمير لواء الخيالة قطعة الجلد الموسومة إلى ديوان الجهادية للتحقق من النفوق أولاً ثم التحقيق في الواقعة<sup>(٧٩)</sup> ويفضل أحياناً استخدام البغال على الخيول لقوة تحملها، الأمر الذي يظهر في طلب مدير ديوان البحر ثلاثين بغلة من ديوان المواشي، وفي حالة عدم وجودها يُرسل خمسة وخمسون حصاناً لنقل المدافع الواردة من أوربا ونقل الحجارة اللازمة لإنشاء حصون واستحكامات<sup>(٨٠)</sup>.

وفي حالة عدم وجود حيوانات في ديوان المواشي تصدر الأوامر لمديري الأقاليم بشراء الحيوانات اللازمة من الأسواق المحلية، فلما احتاجت مضارب دمياط إلى مائة وتسعة وستين ثوراً، لبياض الأرز المتبقي من محصول عام ١٨٣٢ صدر أمر إلى كل من حكمدار الغربية ومدير الشرقية، بشراء الحيوانات المطلوبة مناصفة وإرسالها إلى دمياط<sup>(٨١)</sup> وفي عام ١٨٣٦ صدر أمر إلى مدير الشرقية "بصرف مبلغ ٢٣٤٧٥ قرشاً من خزينة المديرية لناظر قسم ههيا، لشراء المواشي والمهمات اللازمة لزراعة ١٠٨٦ فداناً من أطيان الأبعدية باسم أولادنا البكوات"<sup>(٨٢)</sup>

## ٢ - إنشاء الجفالك والعهد:

وجد محمد علي في الأبعديات التي أنشأها عام ١٨١٤ نظاماً للمزارع الكبرى، تحتاج إلى أيدي عاملة أقل من المساحات المفتتة المسندة مباشرة للفلاحين، وعندما اتفقت مصالح الدولة العثمانية وبريطانيا على التصدي لسياسة محمد علي الاقتصادية.<sup>(٨٣)</sup> وجد محمد علي في توسيع رقعة الأرض الزراعية واستحداث نظام الجفالك والعهد<sup>(٨٤)</sup> فرصة لاستمرار السيطرة في يده، في مواجهة التجار الإنجليز، حيث تورد هذه المساحات محاصيلها لشون الباشا الحكومية.<sup>(٨٥)</sup>

والجفالك يعني في التركية حقل يحتاج إلى ثورين يعملان فيه، ثم تطور مدلوله ليشمل الأرض ورأس المال (قطعان المواشي وأدوات الإنتاج والمباني) وبدأت في مصر في عصر محمد علي بأرض وهبها لنفسه ولأسرته، وظلت معفاة من الضرائب حتى فرض عليها سعيد باشا العشور.<sup>(٨٦)</sup> وبنهاية العقد الرابع من القرن التاسع عشر تحولت معظم الجفالك إلى أواسي أي رزق بلا مال، باسم محمد علي وأبنائه وبناته؛ منها على سبيل المثال أواسي باسم محمد علي باشا مذكورة بدفاتر حفظت في ديوان الروزنامجة بجفالك كفر الشيخ والبحيرة والشرقية والدقهلية ووجه قبلي بلغ إجماليها ١٥٢٦٢٤ فداناً،<sup>(٨٧)</sup> وإجمالي أطيان خديجة هانم كريمة محمد علي باشا في تسع قرى<sup>(٨٨)</sup> بلغت ١٢٥٨٢ فداناً، وبلغت أطيان زينب هانم كريمة محمد علي في عشر قرى ١٢١٨٦ فداناً، وقُدرت أطيان سعيد بك في سبع قرى بنواحي ولاية الغربية ١٨٧٨٨ فداناً.<sup>(٨٩)</sup>

وبلغت أراضي العُهد في أواخر عصر محمد علي مليون ومائتي ألف فدان تقريباً، معظمها في الوجه البحري، لم تستأثر أسرة محمد علي إلا بثلاث هذه المساحة تقريباً، وقد أفرز نظام العُهد عائلات تضخمت أملاكها على

حساب صغار المزارعين، استثمرت أموالها في الزراعة وتربية المواشي، من هذه العائلات الشواربي التي استأثرت بعهدة قليوب، فأصبحت الأسرة المذكورة في عهد الخديوي إسماعيل تملك أربعة آلاف فدان من أصل سبعة آلاف فدان هي إجمالي مساحة المنطقة. أما السيد أباطة فتسلم عهدة عشرين قرية في الشرقية ، وعند وفاته عام ١٨٧٥ كان يمتلك حوالي ستة آلاف فدان في خمس عشرة قرية، وتسلم البدرابي (باشا) عهدة أراضي سمونود غربية، فبلغت أملاكه بها حوالي ١٤٠٠ فدان، منحها للأوقاف قبل موته.<sup>(٩٠)</sup>

ويعين للجفلك أو العهدة ناظر وكاتب ومفتش جورنالجية<sup>(٩١)</sup> وميرباخور (رئيس إسطنبول) وكلافيين (خدم للمواشي) وشيخ كلافيين، وقد يكون له طبيب بيطري ومساعد أو يشرف الطبيب على أكثر من جفلك.<sup>(٩٢)</sup> كما يعين مأمور للحفاظ على الأمن في منطقة الجفلك أو العهدة، بما فيها ممتلكات الأهالي، فلما ضبط أحد الجناة متلبساً بسرقة جاموسة أحد الأهالي واعترف بجنايته، حكم عليه مأمور الجفلك بالسجن سنة وإعادة الجاموسة، ورفعت القضية للجمعية الحقانية للتصديق، فشددت العقوبة لكونها المرة الثانية.<sup>(٩٣)</sup> ولكل جفلك أو عهدة خولي يتسلم المواشي في الصباح، ويشرف على تشغيلها وإعادتها في آخر اليوم، كما يشرف على تشغيل العمال في أرض الجفلك، من ري وحرث وبذر ورعاية وحصد وغيرها.<sup>(٩٤)</sup> ولم يكتف محمد علي بهذه المنظومة، فكان يرسل من طرفه مفتشون بشكل سري ومفاجئ إلى الجهات يتحسسون معاملة المواشي ومقدار ما يصرف لها من مؤن، فإن وجدوا تقصيراً من أحد عُوقب بالحبس في الليمان،<sup>(٩٥)</sup>

وكان محمد علي يستعين بأولي الخبرة في تربية الحيوانات لمعاينة أراضي الجفالك المستصلحة، وتحديد مدى صلاحيتها لتربية المواشي، ويتعاقد معهم

على رعايتها.<sup>(٩٦)</sup> واستخدمت إدارة الجفالك حريماً من الفلاحات للحلب المسلى البلدي، تورد لخزينة الميري أولاً بأول.<sup>(٩٧)</sup> واستخدمت الإدارة في الجفالك أفراداً من الفلاحين، حُمّلوا بأعباء كبيرة، فكثرت الشكوى من هروبهم.<sup>(٩٨)</sup> وحاولت الإدارة الاستفادة من العبيد السودانيين في زراعة الجفالك، لكنهم كانوا يهربون إلى حانات (البوظة) في القاهرة، ويحترفون السرقة وخطف ما بأيدي الناس، في الشوارع، حتى غدت ظاهرة أزجعت الديوان، فتقرر إلحاقهم بأورطة العساكر ذوي العاهات المنتدبة للحراسة.<sup>(٩٩)</sup>

ويخصص في كل جفلك أو عهدة دؤار من حوشين، كل منها على مساحة فدان، أحدهما مسقوف لمبيت الحيوانات، والآخر مكشوف به مخازن للثين والعلف وأحواض للشرب. وتغرس الأشجار في الفناء المحيط بالدوار، وحول أحواض الشرب وعلى الجسور والسواقي والطرق، لتنقية الهواء وتوفير الظل والاستفادة من الأخشاب. وأفضل الأشجار لتحقيق هذه الأغراض الجميز واللبخ، لنموهم السريع وقابليتهم للتمدد وأوراقهم العريضة.<sup>(١٠٠)</sup> وحاول محمد علي توفير ما يلزم لحيوانات الجفالك من المنطقة ذاتها توفيراً لنفقات النقل، فعندما اعتذر مدير الجيزة عن عدم قدرته على توفير الفول اللازم لحيوانات الجفالك في مديريته وبّخه محمد علي قائلاً "إن الأعدار التي سردها في قلة الفول في مديريته كأعدار تارك الصلاة، فعليه أن يدبر الفول اللازم لجفالك مديريته من نفس مديريته ويرسله إلى المحال اللازمة"<sup>(١٠١)</sup>

وإذا كانت الجفالك والعهد أصبحت حقلاً خصباً للاستثمار في الإنتاج الحيواني، فقد عانت في البداية من نقص المواشي، فصدرت الأوامر لمصلحة المواشي بإرسال ما تطلبه الجفالك والعهد، ثم تطلب من الجهات السداد،<sup>(١٠٢)</sup> وفي حالة عجز المصلحة عن الوفاء بالمطلوب صدرت الأوامر لشراء المواشي

اللازمة من الأسواق المحلية، عن طريق لجنة يشكلها مدير الإقليم ويشرف عليها،<sup>(١٠٣)</sup> ويتم وضع دمغة الميري علي المواشي التي تم شراؤها، كما استُخدم الفلاحون في الجفالك والعهد بأجر مالي أو عيني يقدر بسدس المحصول.<sup>(١٠٤)</sup>

وجلبت الحيوانات من جميع أنحاء مصر لعمار الجفالك، فعلى سبيل المثال ورد في صدر أحد الأوامر "إحضار ألفي ثور من الوجه القبلي لزراعة جفالك الدقهلية، ولزم من تمر بأراضيهم أن يقدموا لها ما يلزمها من غذاء، ويؤخذ بها رجعة (إيصال) من الأغوات المرافقين، وتسليمها لديوان المديرية لخصمها لأربابها على طرف الديوان"<sup>(١٠٥)</sup> أما مواشي الفلاحين الخاصة فلا يسمح بتشغيلها في الجفالك والعهد إلا بأجر ويرضى صاحبها؛ وكانت لائحة زراعة الفلاح (١٨٣٠م) قد ألزمت المتعهد أو الشيخ الذي يقوم بتشغيل مواشي الفلاحين بعهدته أن يدفع أجرتها، وإن سخرها رغماً عن الفلاح، يُغرم بدفع الأجرة مضاعفة، فلما زادت تجاوزات المتعهدين قرر المجلس العمومي منع تشغيل حيوانات الأهالي في العهد نهائياً.<sup>(١٠٦)</sup>

وبعد استكمال ما كان يلزم لشغل الجفالك من حيوانات، استمر تزويدها بمزيد من الحيوانات، بهدف زيادة الإنتاج وتحسين السلالات، لذا كان التأكيد دائماً على المسؤولين "بإجراء عملية التشميم والتنطيط [التلقيح] مرة كل جمعة، لأجل تكثير الننتاج، حسب المرعي في جلب إناث المواشي بجهات الجفالك والعهد"<sup>(١٠٧)</sup> وكلف محمد على بغوص بك باختيار خبراء أجانب من العاملين في مصر لشراء حيوانات من الخارج، بهدف تحسين النسل وسد العجز في الأشغال؛ فبعث بجليون بيلان إلى مرسلينا، فأحضر سبعمائة وسبعين ثوراً تم توزيعها على الجفالك.<sup>(١٠٨)</sup> وأرسل الخواجة ساكني لجلب حمير وبغال من إنطالية، وإرسالها إلى مفتش الجفالك لتوزيعها، وعرض حوافظ أثمانها على

الأعتاب السنية. (١٠٩)

ومن إحدى الوثائق نتبين طلب محمد علي من مأمور الجيزة " شراء ثلاثة آلاف حمل تبين، باعتبار الحمل مائتي أفة، لعليق دواب إبراهيم باشا بقريتي بركة الحج وقبة الغوري وأخذ الثمن من خزينة الباشا وإعطائه لأصحابه" (١١٠) فإذا أكلت الرأس الواحدة أربعة أحمال من التبين في موسم الصيف والخريف، وفي الشتاء والربيع تأكل البرسيم، فإن الكمية المذكورة تكفي حوالي ٧٥٠ رأساً، بما يوضح حجم الثروة الحيوانية لدي إبراهيم باشا في القريتين المذكورتين فقط.

كما كانت تتم عملية تربية الخيول في الجفالك والعهد بأعداد كبيرة، الأمر الذي يظهر في طلب طبيب مواشي عهدة نوى قليوبية سبعة آلاف مسمار لحدو خيول العهدة. (١١١) فإذا افترضنا أن الحصان يحتاج ما بين ١٢ - ١٥ مسمار فإن الخيل الموجودة بالعهدة يقارب الخمسمائة حصان.

وقد عهد محمد علي إلى بعض نظار الأقسام في شمال الدلتا بشراء نعاج (إناث غنم) على ذمة الميري، وتربيتها بمناطق البراري الصالحة للرعي، فأمر على أغا ناظر نبروه وأحمد أغا ناظر بيلا بشراء نعاج بمبلغ خمسمائة كيسة (١١٢) وأن يخصص لهم رعاة وثلاثة مشايخ للملاحظة، كما أمر ناظر فارسكور وشيخ ميت أبو غالب بشراء ستة آلاف نعجة على ذمة الميري وتربيتها مقابل نصف النتاج. وأمر بغوص بالتوصية لإحضار مائتين وخمسين كبشاً استانبولي لتلقيح الأغنام المذكورة. (١١٣)

### ٣ - استيراد المواشي:

مع زيادة رقعة الأرض الزراعية في عصر محمد علي والتوسع في إنشاء المصانع والمعامل، غدت ماشية مصر غير كافية، لذا قام محمد علي باستيراد



المواشي من الخارج لسد العجز، فاتجه بداية نحو السودان، التي ضمها عام ١٨٢٠م، وإن كانت محاولاته لتجنيد أهالي السودان قد باءت بالفشل، فإن الأمر قد اختلف تماماً بالنسبة لاستيراد المواشي، فتم إنشاء ديوان مأمور المواشي بدنقلة، لشراء اللازم منها وإرسال فاتورة بثمنها لمصلحة المواشي بمصر. كما تم إنشاء "مصلحة المواشي السودانية" بالجيزة، لاستقبال المواشي وتوزيعها على الجهات. وأهم أنواع المواشي المستوردة من السودان البقر والإبل.<sup>(١١٤)</sup>

وقبل جلب المواشي كان يتم الاتفاق مع الموظفين على طول الطريق لتدبير العلف والماء اللازم، فعندما اقترح الكتخدا جلب عشرة آلاف رأس من بقر كردفان لتعويض ما أودى به المرض من المواشي في الوجهين البحري والقبلي، اشترط المجلس في قراره أن تتخذ التدابير الكفيلة بوقاية المواشي مخاطر الجوع والعطش على طول الطريق<sup>(١١٥)</sup> ثم أنشأت الحكومة عشرين محطة على طول الطريق من دنقلة إلى الجيزة، عينت لكل منها كاتب وناظر وكلايين، وكانت تخبرهم كل مدة بالمأمورين من قبلها بإحضار المواشي من السودان، فيقدمون لهم المؤن اللازمة والمعونة على طول الطريق من محطتهم إلى المحطة التي تليها، على أن يأخذ ناظر المحطة سندات بكل ما قدمه لهم، لخصمه من مال الميري، أما الحيوانات التي أصابها الهزال فإما أن تباع للأهالي بالصعيد قبل وصولها القاهرة، وإما أن تبقى بالمحطة حتى تسترد قوتها، ثم يرسل بها مأمور مخصوص.<sup>(١١٦)</sup>

أما عن طريقة التعامل مع المواشي السودانية، فيقرر مجلس الأطباء بيع أو ذبح كل ما هو مريض أو كبير السن أو به عرج من المواشي السمينه التي لا تصلح للأشغال، فإن كانت ضعيفة تتغذى ثم تباع أو تذبح، ويتم الاحتفاظ

بصغير السن القوي منها للجفالك والعهد،<sup>(١١٧)</sup> وبمناسبة عيد الأضحى كل عام كان يتم جلب حوالي ألفي رأس بقر سوداني تباع لمتعهدي السلخانات والجزارين بالمزاد العلني، وتورد أثمانها إلى خزينة المالية.<sup>(١١٨)</sup> أما المواشي المرسلّة إلى الجفالك فيراعي أن ترسل البقرات السمان إلى الجفالك البعيدة مثل كفر الشيخ ونبروه والمنوفية، أما البقرات العجاف فترسل إلى جفالك القليوبية لقرها.<sup>(١١٩)</sup>

وقد واجهت الإدارة صعوبات مع المواشي المستوردة من السودان أساسها عدم التكيف مع البيئة الجديدة، فحاولت الإدارة التغلب عليها فيما يتعلق بالإبل بتعيين رعاة لها من عربان الأقاليم الوسطى، وتظل بيدهم ريثما تتعود على مناخ تلك المناطق كمرحلة مناخية انتقالية.<sup>(١٢٠)</sup> أما فيما يتعلق بالبقرة أوصى أطباء البيطري بإطعام البقر القادم من السودان ذرة عويجة (رفيعة) أفضل من الذرة الشامية، لاعتيادها عليه في موطنها الأصلي.<sup>(١٢١)</sup>

وكانت الإدارة تفاضل بين ذبح المواشي وبيعها حية للأهالي وفق مصلحتها أو حجم مكاسبها، فطلبت من موظفيها بالأقاليم " ذبح خمسة أو ستة ثيران سمان من المواشي القادمة من السودان، وبيع لحومها ثم إرسال كشف عن القيمة التي بلغها كل ثور، ومقارنتها بما يتم بيعه من الأصناف ذاتها حية، لمعرفة ما ينفع الميري"<sup>(١٢٢)</sup>

ولم تكن السودان هي المصدر الوحيد لجلب المواشي إلى مصر، وإنما تم جلبها من بلدان أوروبا - حسبما تقدم- ومن بلاد الشام والأناضول، فتذكر إحدى الوثائق "بخصوص رغبة الجناب العالي شراء ثيران من الأناضول، وتكليف دولة إبراهيم باشا بإرسال حوالة إلى استانبول لشراء الحيوانات اللازمة، نظراً لأن دولته سدد ما عليه للبنك"<sup>(١٢٣)</sup> والوثيقة تدل -علاوة على استيراد ثيران من الأناضول- على تعاملات بنكية للباشا وولده مع بنك في استانبول عام

١٨٤٤م أي بعد معاهدة لندن، وأن الباشا كان مديناً للبنك المذكور، لذا لم يرسل الحوالة باسمه.

أما قطاع الأغنام فلا يمكن إهماله، فالبدو يعتمدون عليها اعتماداً كاملاً. وقد أصدر محمد علي أوامره بتسمين الكباش ذات الصوف الرديء للذبح، بإشراف الأطباء البيطريين أو الخبراء من البدو،<sup>(١٢٤)</sup> واعتمد في تحسين السلالات على أغنام المارينوس المستوردة من بيدمنت وأودسا. والصنف الأخير ذا قيمة عالية، دلت عليه إنعامات محمد علي من هذه الكباش على رجال دولته.<sup>(١٢٥)</sup>

#### ٤ - تشجيع تربية المواشي:

استعان محمد علي بعدد كبير من الأجانب والأتراك وبعض المصريين لمعاونته، وأنعم عليهم بأبعديات، وأعطاهم سندات بها لتأمين حقوقهم،<sup>(١٢٦)</sup> فتخصص بعضهم في تربية الجياد، والبعض الآخر في تربية البقر والجاموس، إذ تفيد إحدى الوثائق السماح للخواجة تبالدي توريون بوضع مواشيه في إسطنبول المواشي الأميرية إلى أن يبني إسطنبول جيد لها.<sup>(١٢٧)</sup> ومن وثيقة أخرى نتبين تصفية تركة أنطون مانولي لصالح الخزنة، لوفاته دون وريث، وذلك في حضور قنصل اليونان، حيث بيعت مواشي من التركة بمبلغ ٧٥٠٠٠ قرش،<sup>(١٢٨)</sup> وهو ما يعادل حوالي مائة رأس من البقر والجاموس، حيث كان ثمن الرأس يتراوح بين ٨٠٠ - ٩٠٠ قرش، ولاسيما أن الوثيقة لم تثبت ثمن أرض زراعية ضمن التركة، بما قد يوحي أن المذكور كانت له حظيرة مواشي حلابة.

وسمح محمد علي للخاصة بالاستفادة من الحيوانات المستوردة على ذمة الميري، وخصم ثمنها فيما بعد من محصول أبعدياتهم؛ فأمر بإعطاء صبحي بك نجل سامي باشا<sup>(١٢٩)</sup> أربعين رأساً من الحيوانات الواردة من الخارج، وإرسال

حواظ بأثمانها إلى معاون أول ديوان مصر الملكي لخصمها من محصول أبعادية صبحي بك،<sup>(١٣٠)</sup> كما استجاب محمد علي لطلب كتحدا باشا باستيراد ستة خيول لحسابه على ذمة ديوان التجارة، ثم أمر بتحصيل ثمنها منه بعد وصولها. (١٣١)

وساعد محمد علي كبار موظفيه في توفير أعلاف مواشيهم ومستلزماتها عن طريق رجال إدارته المختصين، فعلى سبيل المثال أمرت المعية السنية بصرف الشعير اللازم لعلف حيوانات ثابت أفندي، أحد كبار موظفي ديوان المعاونة، على أن يخضم مقابل ثمنها من محصول أبعاديته.<sup>(١٣٢)</sup> والشيء نفسه يتم عند تتقل مواشي الخاصة، من بلد إلى آخر دون عناء؛ فصدر أمر من محمد علي باشا بنقل دواب نجيب أفندي قبو كتحدا من الإسكندرية إلى القاهرة بمعرفة كبير سواسي محمد علي باشا، تضمنت جياذ (غير محددة العدد في الوثيقة) واثنين وثلاثين رأساً من الإبل والبغال، وصدر أمر إلى نظار الأقاليم التي سيمرون عليها بتوفير المأكّل والمشرب وخضم الثمن على الميري، ثم تقوم المالية بتحصيله من صاحب الدواب. (١٣٣)

أما عن صغار المزارعين غير القادرين على شراء مواشي، فقد طلب محمد علي من مديري الأقاليم بحث حالة الفلاحين، وتحديد المزارعين الفقراء، غير القادرين على شراء ماشية، لتسليفهم المبالغ المطلوبة للشراء، ثم تسديدها للحكومة بعد ذلك، من أثمان محصولهم، فتشير إحدى الوثائق إلى طلب ناظري فوة وكفر مجر (بمديرية الغربية) سلفة لشراء دواب لزراعة الأرز، فصدر أمر عال لمدير طنطا أن يتوجه من قرية إلى أخرى يتفقد تسديد الفلاحين لأموال إعانة شراء المواشي عن الأعوام السابقة، قبل صرف الإعانة

الجديدة.<sup>(١٣٤)</sup> كما راسل محمد علي مدير ثلث الغربية بأنه "سيرسل له أربعة آلاف كيس نقد، لشراء دواب لفقراء الناس (المزارعين) ولأجل الجفتلكات"<sup>(١٣٥)</sup>

وكثيراً ما قررت الإدارة تربية أغنام في بعض المناطق، على ذمة الميري أو لحساب الخاصة، فعلى سبيل المثال أرسلت الإدارة أربعمئة رأس غنم إلى مديرتي الدقهلية والغربية لتربيتهم على ذمة الميري، وكلفت كل مدير بالمسؤولية المباشرة في رعايتهم،<sup>(١٣٦)</sup> فتم اختيار رعاة للأغنام الواردة من أوربا من عريان أولاد علي بمرتبات شهرية وكسوة سنوية، وعين الشيخ إسماعيل ناظر شونة الغلال ناظراً عليهم،<sup>(١٣٧)</sup> وتقرر بناء محلات لإيواء هذه الأغنام يشرف على تصميمها الخواجة هامون (مدير الطب البيطري) بنفسه، أما عملية المقايسة والبناء فتمت بمعرفة ناظر الأبنية، على أن تطلب المهمات من ناظر مجلس الملكية، فيرسلها عاجلاً إلى الجهات.<sup>(١٣٨)</sup>

وبعد فترة من الزمن تطلب الإدارة استخراج كشوف محاسبة من دفاتر المديريات بالنفقات التي صرفت على الأغنام بالمديرية ومقدار ما أنتجته من الصغار والصوف والألبان، على أن تكون كشوف الأغنام البلدي منفصلة عن المارينوس، مع تحديد حجم المكسب والخسارة لكلا الصنفين.<sup>(١٣٩)</sup>

وفي براري كفر الشيخ كانت تربي أغنام لحساب محمد علي باشا، فلما كثرت شكاوى الأهالي من تعدياتها على مزارعهم وإضرارها بمحاصيلهم، ولم تجد معاقبة رعاتها قرر محمد علي نقل الأغنام المذكورة إلى براري البحيرة بعيداً عن مزارع الأهالي منعاً للضرر.<sup>(١٤٠)</sup> واستعانت الإدارة بواحد من ذوي الخبرة (الحاج سلمان) رشحه ناظر الأغنام، لكي يخصي الأغنام غير المناسبة للتلقيح، دون أن يتلف منها شيئاً.<sup>(١٤١)</sup>

٥ - منع ذبح إناث المواشي:

أودت المشكلات البيئية بحياة كثير من الحيوانات، فأصدرت الحكومة في ٢ شعبان ١٢٤١هـ / ١٨٢٥م قراراً بمنع ذبح إناث المواشي، ومنع ذبح الأغنام طوال شهور السنة فيما عدا رمضان،<sup>(١٤٢)</sup> ثم أردفته بقرار آخر في ١٣ ذو الحجة من العام ذاته بمنع ذبح العجول الصغيرة إناثاً وذكوراً، حفاظاً على النوع، ووزعت الأوامر على مأموري الأقاليم.<sup>(١٤٣)</sup> وتؤكد الأمر في لائحة زراعة الفلاح عام ١٨٣٠م بضرب من يذبح إناث البقر والجاموس والعجول مائة كرياج. وأصدر المجلس العالي قراراً بندب مشايخ الحارات لمعاونة البصاصين (المخبرين) في منع ذبح المواشي المهريّة، ومعاينة المتساهلين من المشايخ بالضرب مائة كرياج إن كان صحيحاً، تخفض إلى خمسين أو خمس وعشرين إن كان معتل الجسم. ويضاعف الضرب للبصاصين ثلاثة إضعاف. والذبائح التي تضبط يؤتى بها إلى الديوان الخديوي، وتستأثر الحكومة بنصف لحمها، والدال عليها من البصاصين والمشايخ النصف الآخر.<sup>(١٤٤)</sup>

ولم تستثن من المنع سوى الحيوانات غير الصالحة للأشغال أو التكاثر، وحتى هذين النوعين منع ذبحه قبل تسمينه، منعاً لإهدار المال العام، ويعاقب من لا يتبع هذه الأوامر من المديرين بالضرب أربعمئة نبوت، ويخصم من راتبه ستة أشهر،<sup>(١٤٥)</sup> أما الحيوانات المريضة التي لا يرجى شفاؤها فيحدد الطبيب البيطري مدى صلاحيتها للاستهلاك، وفي حالة عدم صلاحيتها يمنع ذبحها وتُعدم.<sup>(١٤٦)</sup> وفي عام ١٢٥٨هـ (١٨٤٢م) تجدد بناء على اقتراح مدير القليوبية قرار منع ذبح إناث البقر والجاموس وصغارهما لمدة ثلاث سنوات، تعويضاً للتلف الذي حدث بسبب المرض، وأن تصرف مقررات الجيش من لحوم الأغنام والماعز، وأن يعاقب المخالفون، وينشر القرار في جميع الأقاليم.<sup>(١٤٧)</sup>

أما بالنسبة لمن يذبح إناث المواشي من الجزارين فيعاقب بالحبس ويسخر في الأشغال العامة لمدة يحددها الديوان، وتجاوزت الإدارة أحياناً في حالات هرب الفاعل، فألقت القبض على أقرب الناس إليه وعاقبته بالعقوبة المقررة، لكن محمد علي رفض هذه التجاوزات، ظهر ذلك في شكوى سيدة من برشوم الطين قليوبية، أخذت الإدارة زوجها (فرهاد أحمد) وأرسلته سخرة إلى مباني الإسكندرية، بدلاً من أهل زوجته الأخرى، وهم جزارون ذبحوا جاموسة أثناء الحظر، ولما اكتشف أمرهم هربوا؛ فأرسل الديوان الخديوي إلى مباني الإسكندرية يستقصي الحقيقة. (١٤٨)

وتخطى قرار منع ذبح الإناث إلى الذكور أحياناً، فعندما أوضح القائمون على الطب البيطري عدم وجود ثيران صالحة للتلقيح، بسبب الذبح واستخدام ما تبقى منها في أشغال منهكة، أصدر محمد علي أمراً إلى العموم بمنع ذبح الثيران واستخدام البقر بخدمات خفيفة دون إرهاق، وأن يجازى من يخالف ذلك. (١٤٩)

كما شمل قرار منع الذبح النعاج (إناث الغنم) فألقى رجال الإدارة القبض على اثني عشر فلاحاً بين رجال ونساء، يبيعون اثنتين وعشرين نعجة مع نتاجها بالأسواق، فلما عُرض الأمر على الباشا لم ير بأساً من بيع النعاج فيما بين الفلاحين، إنما المنع يكون لبيعها لتجار اللحوم والجزارين، لذا أمر بإطلاق سراحهم والتنبيه عليهم بعدم البيع للجزارين. (١٥٠)

### خامساً: الأخطار التي هددت الثروة الحيوانية:

تعرضت الثروة الحيوانية في مصر في فترة الدراسة لتحديات خطيرة، إثر نفوق أعداد كبيرة من المواشي، في صورة وبائية. ولاشك أن هذه الظاهرة ليست خاصة بفترة الدراسة فحسب، بل هي ظاهرة عامة في تاريخ مصر، واختلفت التقديرات حول أسباب نفوق الماشية، لكن الإدارة أجملتها في قسمين: أسباب شخصية وأخرى مرضية، ورأت أن حل المشكلة يكمن في معاقبة المتسببين في نفوق المواشي، ومواجهة الكوارث المرضية بأمرين أولهما تعويض الأعداد النافقة بجلب المزيد من الحيوانات من الخارج، كما حدث عام ١٨٣١ عندما أودى المرض بأعداد كبيرة من المواشي في الوجهين البحري والقبلي، فاقترح الكتخدا جلب عشرة آلاف رأس من بقر كرفان<sup>(١٥١)</sup> وتمثل الأمر الثاني في إدخال الطب البيطري إلى مصر على أسس علمية. وإن اتفق دوهاميل في الرأي مع الإدارة في ضرورة إدخال الطب البيطري، لكنه أضاف سبباً آخر لضعف المواشي في مصر وهزالها، تمثل في قلة ما يزرع من نباتات العلف، مع عدم توفر المراعي الطبيعية.<sup>(١٥٢)</sup>

وإذا أخذنا أمثلة على نفوق الحيوانات نجد أن عدد الحيوانات النافقة في جفلك كفر الشيخ في النصف الأول من جماد آخر ١٢٦٣هـ (مايو ١٨٤٧م) مائة وأحد عشر رأساً، منها ست وثمانين بقرة سناري<sup>(١٥٣)</sup> الأمر الذي أدى إلى انزعاج الإدارة، فأحالت المسألة للتحقيق. وقيل في أسباب النفوق؛ هزال المواشي وتغير الهواء والمأكل والمشرب.<sup>(١٥٤)</sup> ثم نفق في الجفلك ذاته ثلاثمائة وسبعة وثمانون رأساً فطلب ديوان الجفالك من مفتش الجورنالجية "سرعة التحقيق باستخراج كشوف بيان المواشي والمطابقة على حوافظ الحصر، والاستعانة بيوميات الأطباء وشهادة مفتش الحكماء"<sup>(١٥٥)</sup>



وعندما أبلغ طبيب عهدة ميت العز عن نفوق اثنتين وعشرين بقرة سناري، من أصل مائة وثمان وثمانين بقرة واردة من مصلحة المواشي السودانية بسبب الضعف والهزال؛ أحيل الأمر إلى مفتش الجورنالجية لاستدعاء مفتش الحكما وناظر العهدة للتحقيق وتحديد وقت الإبلاغ، فإذا لم يكن الطبيب قد أبلغ عن الهزال فور وصولهم، يكون نفوقهم بتقصير منه.<sup>(١٥٦)</sup> ومن مراجعة يومية بلاد الأرز غرباً (مطوبس) وجد بها اثنتان وخمسون بقرة مريضة، شفي منها خمسة وعشرون ونفق سبعة وعشرون، منهم أربعة وعشرون فارقوا الحياة بأمراض طبيعية وثلاثة (ثور وجاموستين) بأسباب شخصية، فتحصل ثمن الثور وجاموسة، وتم إحضار جاموسة بدلاً من الأخرى.<sup>(١٥٧)</sup> والمحصلة هي أن أكثر الحيوانات النافقة في مصر من الأبقار الواردة من السودان، لما يصيبها من ضعف وهزال بعد أن تقطع المسافة بين سنار والقاهرة سيراً على الأقدام، ويرتبط أكثر حالات النفوق بشمال الدلتا، لظروف بيئية ومناخية.

وبذلت الإدارة ما في وسعها لتهيئة الأجواء المناسبة للحيوانات ووقايتها من الأمراض، فعندما لاحظت الإدارة كثرة النافق من الأبقار السناري في مناطق الأحراش؛ تم التنبيه على جميع المسؤولين بداية من الخولي وحتى المدير بضرورة عزل إناث البقر السناري ومنعه من العمل حفاظاً على الناتج، واستخدام ذكورها في العمل، بعد تعليمه بالحسن، ومنع رعيها في مناطق الأحراش والمياه الراكدة، ويمنع الأولاد الصغار من رعايتها.<sup>(١٥٨)</sup> وعندما أثبتت التحقيقات أن موت عدد من الجاموس الصعيدي وصغارها في جفالك الشرقية ومديرية الوادي بمرض الخناق والكبد ناتجاً عن ارتفاع الحرارة والرطوبة والرعي في حشائش رديئة ومياه أرز راكدة أوصى ديوان الجفالك بعدم تربية الجاموس الصعيدي في شمال الدلتا.<sup>(١٥٩)</sup>

وشرحت لائحة تنظيم صحة المواشي أوقات تشغيل كل نوع منها وراحتها، وحددت نوبة تشغيل المواشي في السواقي والنوارج بساعة ونصف،<sup>(١٦٠)</sup> وحذرت من تشغيل الجاموس وقت الظهيرة، لتأثره الشديد بالشمس، أما الإبل فيتم تشغيلها وقت الحصاد ليلاً مع ظهور القمر، وتستريح وقت الظهر.<sup>(١٦١)</sup> وصدر قرار من ديوان الجفالك يوصي بغرس الأشجار بمحلات تشغيل المواشي عند السواقي وغيرها.<sup>(١٦٢)</sup>

ومع اقتراب فصل الخريف حيث يكثر الضباب والندا والرطوبة، وما ينتج عنها من أمراض الحمى والتيفوس والاستسقاء والأمراض الجلدية، يتم توزيع قرار من ديوان الجفالك يذكر العاملين في خدمة المواشي بهذه التقلبات ويوصيهم بإعطاء كل حيوان ما يلزمه من عليق وبرسيم وملح طعام، ومسح جلود المواشي مرتين يومياً، لفتح المسام وتنشيطها، ومنع الحيوانات من الشرب من مياه النيل وقت الفيضان، ويفضل أن تشرب من مياه العيون أو من سقايات بعد ترويقها، ويراعى عدم خوض الحيوانات في مياه الترغ حفاظاً على صحتها.<sup>(١٦٣)</sup>

ومنعاً لتفشي الأوبئة تصدت الإدارة لتعديل السلوكيات غير السوية، وفي مقدمتها التصرف مع جنث الحيوانات، حيث اعتاد الفلاح على طرحها في الطرق والمجاري المائية، بما يؤدي إلى تفشي الأوبئة، فأمرت الإدارة بدفن جنث الحيوانات النافقة بعد تشريحها، لمعرفة سبب موتها. فرفض مفتش حكما جفالك نبروه بيع حصانين بمائة قرش مصابين بمرض معدٍ، وأمر بذبحهما وحرقهما وتطهير أماكن الحرق، واستصوب ديوان الجفالك هذا التصرف وأثنى عليه.<sup>(١٦٤)</sup>

ووضعت الإدارة نظاماً صارماً لمعاقبة المقصرين من العاملين في خدمة

المواشي بشكل مباشر أو غير مباشر، وبعد الهدف الحقيقي للعقوبات التي وضعتها الإدارة، ثم نظمتها لائحة صحة المواشي وقاية للحيوانات من الإهمال، فكان الضرب عقاب التقصير في خدمة المواشي، والحبس والخصم عقاب الإهمال الذي يؤدي إلى موت المواشي، ويشهد تنفيذ أحكام الضرب زملاء المهنة للعظة والاعتبار، وتعرض القرارات العقابية على المعية والحقانية، فعندما سجل مفتش حكما كفر الشيخ محذورات تقصيرية في حق المواشي رأي مدير المنطقة ضرب كل فرد من خدم المواشي المقصرين خمسين نبوتاً، وضرب الميرباخور مائة كراج. وبعد عرض القضية على المعية والحقانية وعمد الحكماء تم تأييد القرار. (١٦٥)

**الخاتمة:**

وهكذا شكلت الثروة الحيوانية في مصر في فترة الدراسة أحد أضلاع مربع الإنتاج، فقدمت الطاقة الحركية اللازمة لعمليات الحرث والري ونقل المحاصيل ودرسها، وتشغيل الطواحين والمعامل والمصانع وجر المدافع ونقل الأحجار إلى جانب توفير الألبان واللحوم.

ومع عدم استقرار ملكية الأرض الزراعية طوال عصر محمد علي لجأ كبار الفلاحين إلى الاستثمار في مجال الثروة الحيوانية، فهي أفضل وأكثر أماناً من الأرض الزراعية نفسها. وإذا كانت إصلاحات محمد علي قد تركزت في الأرض الزراعية وما يخدمها من مشروعات ري وصرف، بما ضمن له زيادة الإنتاج، فإن هذه الإصلاحات لم تطل الفلاح بشكل مباشر، فظل وأسرته عبيداً مسخرين لخدمة الدولة، وتحملوا الكثير من نكبات الدهر في صبر وتؤدة، لذا كانت المواشي حصنهم الذي احتموا به من تلك النكبات؛ فكانت المواشي رفيقه وسنده في خدمة الأرض وإخراج المحصول، وإذا استولت الحكومة على محصوله لا يبقى له سوى ماشيته يشرب من لبنها ويأكل من منتجاته لاسيما الجبن المخزون، أما إذا أخذته الإدارة للتجنيد أو الأعمال الخدمية فلا يبقى لأسرته من بعده سوى ماشيته.

وإذا كانت حيوانات مصر قد عجزت عن تلبية احتياجات دولة محمد علي ولاسيما بعد أن ضاعف رقعة الأرض الزراعية واستحدث المزارع الكبرى ممثلة في العهد والجفالك، فقد لجأ محمد علي إلى جلب المواشي من الخارج، وعمد إلى تحسين أنواعها، وشجع كبار موظفيه - بعد أن أقطعهم مساحات من الأرض - على جلب المواشي وتربيتها كما شجع الفلاح على اقتناء الماشية، وساعد فقرائهم على شراء ما يلزمهم من ماشية، واتخذ محمد علي من التدابير ما يكفل تنمية الثروة الحيوانية وحمايتها، فجرم ذبح إناث المواشي وصغارها

واستحدثت لها خدمة بيطرية قدر استطاعته، واتبع سياسة إدارية وزراعية وبيطرية أدت إلى تنمية الثروة الحيوانية بشكل كبير، وغدت الجفالك والعهد حقلاً خصباً للاستثمار في الإنتاج الحيواني، بما أذن بنقلة نوعية في الاقتصاد المصري.

وأثبتت الدراسة بما لا يدع مجالاً للشك أن جلب الحيوانات كان من بين مكاسب محمد علي من ضم السودان، إن لم تكن من بين أهدافه، فإذا كان قد فشل في الحصول على الذهب، كما فشلت تجربة تجنيد السودانين فقد نجح في جلب المواشي وسد العجز إلى حد كبير وبخاصة في اللحوم، وبقي عدم التحمل قاسماً مشتركاً بين الجند والمواشي القادمة من السودان.

الحاشية:

- (١) ليس معنى ذلك إلغاء الأوقاف على أعمال البر والمساجد بصفة نهائية، لكن تم تقليص حجمها وترشيدها وتوجيهها، فمحمد علي نفسه أوقف عدة أوقاف منها ربع عشرة قراريط من مساحة الباجور منوفية (أي ما يقرب من نصف مساحة الباجور) على الأسيلة والمدارس على روح ابنه طوسون باشا. دفتر ١٤ معية تركي، وثيقة ٣١٠ من المعية إلى أحمد بك نجل القبوكتخدا، ٦ رمضان ١٢٣٩ (١٨٢٤م)
- (٢) رعوف عباس، استقرار الملكية الفردية للأراضي الزراعية، في الأرض والفلاح عبر العصور، (الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٧٩) ص ٢٧٨ - ٢٨١
- (٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الأرض والفلاح في عصر محمد علي، في الأرض والفلاح عبر العصور، ص ٢٦١
- (٤) خالد فهمي، كل رجال الباشا، ت: شريف بونس (دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١) ص ١٨٦
- (٥) وصل عدد المجندين المصريين في منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلى ١٣٠ ألف مجند، من إجمالي سكان مصر البالغ خمسة ملايين، أي شكل الجيش نسبة ٢,٦% من عدد السكان، وهي نسبة مرتفعة للغاية، راجع: خالد فهمي، مرجع سابق، ص ١٨٦
- (٦) محمد فؤاد شكري وآخرون، بناء دولة مصر محمد علي (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٨) ص ٣٩٤، ٣٩٥
- (٧) محمد فؤاد شكري وآخرون، مرجع سابق ص ٧٦٨
- (٨) رعوف عباس، مرجع سابق، ص ٢٨٠
- (٩) دفتر ٧٣٥ تركي، وثيقة ٦٠٨ من الديوان الخديوي إلى الكتخدا، ٥ جماد أول ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧م)
- (١٠) دفتر ٧٣٥ تركي، وثيقة ٥٦١ ديوان خديوي إلى ناظر المباني، ٢٤ ربيع آخر ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧م)
- (١١) دفتر ٨ معية سنوية تركي، وثيقة ٣٤٣ أمر كريم إلى كاشف الغربية، ٢٢ ربيع آخر ١٢٣٧ هـ (١٨٢٢م)
- (١٢) دفتر ٧٣٥ تركي، وثيقة ٥١٢ من الديوان الخديوي إلى مأمور القلوبية، ٧ ربيع آخر ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧م)

- (١٣) دفتر ٧٣٥ تركي، وثيقة ٤٧٩ من الديوان الخديوي إلى مأمور مليج وابيار، ٢٤ ربيع آخر ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧م)
- (١٤) دفتر ٧٣٥ تركي، وثيقة ٤٧٥ من الديوان الخديوي إلى مأمور الشرقية، ١٤ ربيع آخر ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧م)
- (١٥) أحمد عبد الرحيم، الأرض والفلاح في عصر محمد علي، في الأرض والفلاح عبر العصور، ص ٢٧٣
- (١٦) كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ت: محمد مسعود (مطبعة أبي الهول، د.ت) ج ٢، ص ٣٠٣
- (١٧) مجلة الطليعة، العدد الأول، يناير ١٩٦٥، ملف وثائقي عن الأرض والفلاح في مصر، ص ١٤٧، ١٤٨
- (١٨) ديوان مجلس أحكام مصر، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، س ٧/٣٣ / ١ أمر صادر إلى حسين أغا مدير نصف قبلي، ٧ محرم ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣م)
- (١٩) ديوان مجلس أحكام مصر، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، س ٧/٣٣ / ١، ص ص ١٢ - ١٥
- (٢٠) قنصل بريطانيا في مصر في تقريره، ٦ يوليو ١٨٤٠
- (٢١) تصل مساحة الأرض الزراعية في مصر وفقاً لتقديرات كلوت بك عام ١٨٣٣ حوالي ٣,٨٥٦,٢٢٦ فدان إضافة إلى ٣,١٥٩,٧٧٤ فدان قابلة للزراعة. أمين سامي، تقويم النيل، وأسماء من تولوا أمر مصر ومدة حكمهم عليها وملاحظات تاريخية عن أحوال الخلافة الهامة وشؤون مصر الخاصة عن المدة ١٩١٥ - ٦٢٢ (المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩١٦) ص ١٢٩
- (٢٢) فؤاد شكري وآخرون، مرجع سابق، ص ٧٦٨
- (٢٣) ديوان خديوي عربي، سجل ٥٠٤ صادر دواوين، شرح ٩١ إلى ديوان الجفالك والعهد، ١١ القعدة ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤م)
- (٢٤) كلوت بك، مصدر سابق، ج ١، ص ص ٣٢٣ - ٣٢٥
- (٢٥) كلوت بك، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٢٦
- (٢٦) محفظة رقم ١، مجلس بلاط الملك، صورة من تقرير أرسله مسيو Acerbi نائب قنصل فرنسا في مصر إلى Metternich مدير العلاقات الخارجية لملك فرنسا، بدون تاريخ

- (٢٧) دفتر ٢٧٩ ديوان خديوي تركي، وثيقة ١١٤، الديوان الخديوي إلى الخواجة بوغوص، ٢٤ رمضان ١٢٤١هـ (١٨٢٦م)
- (٢٨) دفتر ٢٥ أوامر، وثيقة ٣٤٢، أمر إلى مدير الأقاليم الوسطى، ٢٦ محرم ١٢٥٠هـ (١٨٣٤م)
- ودفتر ٥٩ معية تركي، وثيقة ١٧٣ من الجناب العالي إلى بوغوص بك، ١٨ جماد آخر ١٢٥٠هـ (١٨٣٤م)
- (٢٩) دفتر ٢٤ معية تركي، وثيقة ٤٣٠، من الجناب العالي إلى محمد الششتري ببومباي، ١٨ القعدة ١٢٤١هـ (١٨٢٦م)
- (٣٠) كلوت بك، مصدر سابق، ج٢، ص ٦٨٣
- (٣١) كانت الإدارة حريصة على تحسين النسل فكلما جاءها حصان قوي طلبت من مدير مدرسة الطب البيطري فحصه فإن كان صالحاً للتنازل استخدمته في هذا الغرض. دفتر ٢٨٠ شوري المعاونة تركي، وثيقة ٥٩٣، من المعاونة إلى الباشا الكتخدا، ١٦ جماد ثان ١٢٥٥هـ (١٨٣٩م)
- (٣٢) كلوت بك، مصدر سابق، ج١، ص ٣١٩
- (٣٣) محفظة ٤ ملكية تركي، وثيقة ٣٨٤، من الجناب العالي إلى مختار بك، ١٦ جماد أول ١٢٥٢هـ (١٨٣٦م)
- (٣٤) دفتر ٢٨٢ معية تركي، وثيقة ١٣٤٤، من مجلس شوري المعاونة إلى عباس باشا، ١٣ القعدة ١٢٥٦هـ (١٨٤٠م)
- (٣٥) لم يبدأ تشكيل الخيالة في الجيش المصري إلا عقب حرب المورة، بعد أن رأى إبراهيم باشا الخيالة الفرنسية فأدرك أهمية عملها في تشكيلات جماعية، فشكل أورطاً عديدة من الفرسان الصيادة والمدرعة والرماحة وغيرها، وأُنشئت مدرسة الخيالة في الجيزة على النمط الفرنسي، راجع: كلوت بك، مصدر سابق، ج٢، ص ٣٢٤
- (٣٦) شكري وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٣١٤، ٣١٥
- (٣٧) ديوان مجلس أحكام مصر، دفتر مجموع إدارة وإجراءات س ٧/٣٣/١ ترجمة قرار المجلس في ربيع آخر ١٢٦٩هـ (١٨٥٣م)
- (٣٨) دفتر ٢١٣ عابدين تركي، وثيقة ٢٦٣ من المعية إلى إبراهيم باشا، ١٣ رجب ١٢٥٢هـ (١٨٣٦م)



- (٣٩) كلوت بك، مصدر سابق، ج٢، ص ص ٦٨٣، ٦٨٤
- (٤٠) المصدر نفسه، ج١، ص ٣٢٢، ج٢، ص ٦٨٧
- (٤١) دفتر ٧٩٧ ديوان خديوي تركي، وثيقة ١٩٤، من المجلس العالي إلى ديوان خديوي، ١١ رمضان ١٢٤٩هـ (١٨٣٤م)
- (٤٢) دفتر ٧٦٩ ديوان خديوي تركي، وثيقة ٢٠٩، من مجلس ملكية إلى ديوان خديوي، ٢٩ ربيع آخر ١٢٥٠هـ (١٨٣٥م)
- (٤٣) شكري وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٣١٤، ٣١٥
- (٤٤) كلوت بك، مصدر سابق، ج١، ص ٣١٩، ج٢، ص ٦٨٨
- (٤٥) دفتر ٧٣٤ معية تركي، وثيقة ٣٩، من الجناب العالي إلى جهات متعددة، ٧ رجب ١٢٤٢هـ (١٨٢٧م)
- (٤٦) شكري وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٩٥
- (٤٧) شكري وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٣٠٧، ٣٠٨
- (٤٨) دفتر ٧٤٣ ديوان خديوي تركي، وثيقة ١٨٧، الجناب العالي إلى جهات عدة، ١٤ شعبان ١٢٤٣هـ (١٨٢٨م)
- (٤٩) دفتر ٨٢ معية تركي، وثيقة ١٢، من الجناب العالي إلى مجلس رشيد، ١٦ ربيع آخر ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م)
- (٥٠) دفتر ٧٠ معية تركي، وثيقة ٤٥٤، أمر من الجناب العالي إلى مدير البحيرة، ٣ صفر ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م)
- (٥١) دفتر ٨١٣ ديوان خديوي تركي، وثيقة ٢٧٠، من مجلس الملكية إلى مأمور الديوان الخديوي، ٨ صفر ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م)
- (٥٢) المصدر نفسه، وثيقة ٢٦٠ من مجلس الملكية إلى مأمور الديوان الخديوي، ٨ صفر ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م)
- (٥٣) دفتر ٤٥ معية عربي، وثيقة ٥٧ من المعية إلى مدير عموم قبلي، ٩ شعبان ١٢٦٦هـ (١٨٥٠م)

- (٥٤) دفتر ٧٣٧ تركي، وثيقة ٣٩١ من ديوان خديوي إلى مأمور مليج، ٢ رجب ١٢٤٣هـ (١٨٢٨م)
- (٥٥) دفتر ٢٨٨ شورى المعاونة تركي، وثيقة ٢٨، أمر إلى علي بك، أول صفر ١٢٥٩هـ (١٨٤٣م)
- (٥٦) دفتر ٢٤ معية تركي، وثيقة ٤٢، من الجناب العالي إلى مدير القليوبية، ٢٢ شعبان ١٢٤١هـ (١٨٢٦م)
- (٥٧) دفتر ٢٧٨ شورى المعاونة، وثيقة ٢١٨٨ مكاتبة إلى الكتخدا باشا، ١٧ الحجة ١٢٥٤هـ (١٨٣٩م)
- (٥٨) عن أعداد الحيوانات العاملة في البريد وكيفية استخدامها راجع: عبد اللطيف الصباغ، تنظيم البريد في الشام إبان الحكم المصري (١٨٣١ - ١٨٤٠)، المجلة التاريخية المصرية (الجمعية المصرية للدراسات التاريخية) مج ٤٠، ١٩٩٧ - ١٩٩٩م
- (٥٩) كلوت بك، مصدر سابق، ج٢، ص ص ٦٨٣، ٦٨٤
- (٦٠) دفتر ٢٨٢ شورى المعاونة، وثيقة ١٥٢٢ من شورى المعاونة بالإسكندرية إلى الباشا الكتخدا، ٢١ ذو الحجة ١٢٥٦هـ (١٨٤١م)
- (٦١) كلوت بك، مصدر سابق، ج١، ص ٣٢٣
- (٦٢) دفتر ٧٩٢ ديوان خديوي تركي، وثيقة ١١١ من المجلس العالي إلى الديوان الخديوي، ١٤ ذو القعدة ١٢٤٨هـ (١٨٣٣م)
- (٦٣) شكري وآخرون، مرجع سابق، ص ٣١٦
- (٦٤) بلغت عوائد الحكومة من الذبيح عام ١٨٣٣ (٢٥٠,٠٠٠ فرنك) كلوت بك، مصدر سابق، ص ٣٠٨
- (٦٥) علي مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة (الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة مصورة عن ط٣، ١٩٩٤) ج١، ص ص ١٨٥، ٢٥٦، ٢٥٧
- (٦٦) دفتر ٢٤ معية تركي، وثيقة ٢٩، من الجناب العالي إلى مدير البهنساوية قبلي، ٢٠ شعبان ١٢٤١هـ (١٨٢٦م)
- (٦٧) علي مبارك، مصدر سابق، ص ٢٤٣
- (٦٨) دفتر ٢٨٨ شورى المعاونة تركي، وثيقة ٢٨، أمر عال إلى علي بك، أول صفر ١٢٥٩هـ (١٨٤٣م)

- (٦٩) دفتر ٢٨٢ معية تركي، وثيقة ١٢٣٨، من شورى المعاونة إلى عباس باشا، ٢٢ شوال ١٢٥٦ هـ (١٨٤٠م)
- (٧٠) إيمان عبد المنعم، العريان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر، سلسلة تاريخ المصريين، عدد ٩٧ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧) ص ص ١٨٤-١٨٧
- (٧١) كلوت بك، مصدر سابق، ج١، ص ٣٢٣
- (٧٢) دفتر ٢٧٨، وثيقة ١٤٩٤، إرادة إلى الكتخدا باشا، ١١ رجب ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩م)
- (٧٣) دفتر ٧٩٧ ديوان خديوي تركي، وثيقة ١٩٤، مجلس ملكية إلى مأمور ديوان خديوي، ١١ رمضان ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤م)
- (٧٤) دفتر ١١ أوامر، وثيقة ١٠٧، أمر إلى مأمور ديوان خديوي، ١٠ ربيع آخر ١٢٥٢ هـ (١٨٣٦م)
- (٧٥) القرش يساوي أربعون بارة
- (٧٦) دفتر ٧٦٣ معية تركي، وثيقة ٢٧٨، ديوان خديوي إلى مأمور المنصورة، ٥ ذو الحجة ١٢٤٥ هـ (١٨٣٠م)
- (٧٧) ديوان خديوي عربي، سجل ٩ صادر، شرح ٣٦٥ إلى ناظر المواشي، ١٢ ربيع آخر ١٢٦٢ هـ (١٨٤٦م)
- (٧٨) دفتر ٦٢ معية تركي، وثيقة ١٦٩، من الجناب العالي إلى ناظر الخيول، ١١ جماد أول ١٢٥٠ هـ (١٨٣٤م)
- (٧٩) دفتر ٧٩٨ ديوان خديوي تركي، وثيقة ٢٦٧، من شورى الجهادية إلى ديوانها، ٨ ذو القعدة ١٢٥١ هـ (١٨٣٥م)
- (٨٠) دفتر ٢٨٦ شورى المعاونة، وثيقة ١٣٤٠ من شورى المعاونة إلى الخزندار، ٤ ربيع آخر ١٢٥٨ هـ (١٨٤٢م)
- (٨١) دفتر ٢٨٦ شورى المعاونة، وثيقة ٢١٤ أمر كريم إلى خليل بك محافظ دمياط، ١١ جماد آخر ١٢٥٠ هـ (١٨٣٤م)
- (٨٢) دفتر بدون نمرة (أوامر) وثيقة ٣٨ أمر إلى مدير الشرقية، ١٢ ربيع آخر ١٢٥٠ هـ (١٨٣٤م)

(٨٣) شمل الاحتكار - على سبيل الحصر - القطن والأفيون والسكر والنيلة والصبغ والأرز. أما باقي

الحبوب فلم يتضمنها الاحتكار. راجع: كلوت بك، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٩٤

(٨٤) ظهر نظام الجفالك على أنقاض أراضي الأوسية التي توفي عنها أصحابها من الملتزمين، وكانت قد

أعطيت لهم مدى حياتهم، تعويضاً عن إلغاء نظام الالتزام، ثم انتقلت إلى الباشا وأسرته ملكاً خاصاً، وأضيفت إليها الأراضي غير المزروعة القابلة للزراعة في الزمام، وبلغ إجمالي أرض الجفالك في آخر عصر محمد علي ٣٣٨,٨٩٦ فداناً أغلبها في الوجه البحري. كما ابتكر محمد علي نظام العهد كأحد الأنظمة القانونية لضمان حقوق الحكومة لدى الأهالي، وبمقتضاه يتعهد أحد الأثرياء بدفع المتأخرات عن إحدى القرى، أو مجموعة منها، ثم يجمعها من الأهالي، ولا يجبي من الأهالي أكثر من الضريبة المقررة، وفي المقابل يحصل المتعهد على قطعة أرض يستغلها لحسابه. راجع: عصام عيسوي، دراسة في وثائق سجلات ديوان الجفالك و العهد السنوية في مصر في عصر محمد علي، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، السنة ١٨، العدد الأول، يناير ١٩٩٨، ص ١١٣ - ١١٨

(٨٥) عصام عيسوي، مرجع سابق، ص ١١٤

(٨٦) جابرييل باير، تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة ١٨٠٠ - ١٩٥٠، ت عطيات جاد،

سلسلة الألف كتاب الثاني، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨) ص ١٨

(٨٧) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٥٢، الجفالك التي صارت أواسي باسم عائلة ولي النعم، ٢٤ ربيع آخر

١٢٥٩ هـ (١٨٤٣م)

(٨٨) لم يكن الجفالك يشمل القرية بكاملها، فكانت كثير من القرى تتضمن أراضي للفلاحين ومنازل،

ديوان الجفالك، سجل ٥٦٥٢، الجفالك التي صارت أواسي باسم عائلة ولي النعم، ٢٤ ربيع

آخر ١٢٥٩ هـ (١٨٤٣م)

(٨٩) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٥٠، الجفالك التي صارت أواسي باسم عائلة ولي النعم، ٢٤ ربيع آخر

١٢٥٥ هـ (١٨٤٣م)

(٩٠) جبرييل باير، مرجع سابق، ص ١٦

(٩١) الجورنالجي هو كاتب التقارير الدورية التي ترفع للإدارة أو الديوان، ويضم الجفالك أو العهدة عدد

من الكتبة لهم مفتش، لذا كثر هذا المصطلح في وثائق تلك الفترة.

- (٩٢) ديوان الجفالك، سجل رقم ٥٦٦٧ ج / ٤ / ٦ / ١ / ب / ٤ مضبطة القضايا الواردة بورشة الجورنالات، وثيقة ٣٩ صورة خطاب إلى الجمعية الحقانية، ٤ محرم ١٢٦٤ هـ (١٨٤٨م)
- (٩٣) ديوان الجفالك، سجل رقم ٥٦٦٧ ج / ٤ / ٦ / ١ / ب / ٤ مضبطة القضايا الواردة بورشة الجورنالات ، وثيقة ٣٤، صورة جواب إلى الحقانية، ١٣ صفر ١٢٦٢ هـ (١٨٤٦م)
- (٩٤) ديوان الجفالك، سجل رقم ٥٦٦٧ ج / ٤ / ٦ / ١ / ب / ٤ مضبطة القضايا الواردة بورشة الجورنالات ، وثيقة ٧٢، مكاتبة في ٢٨ جماد أول ١٢٦٣ هـ (١٨٤٧م)
- (٩٥) دفتر ٢١ أوامر، وثيقة ١، أمر كريم إلى أحمد أفندي حرش مفتش حكما السنبلوين، ٤ ذو القعدة ١٢٦٣ هـ (١٨٤٧م)
- (٩٦) دفتر ٢٨٦ شورى المعاونة، وثيقة ٧٩٨ من الجناب العالي إلى عباس باشا، ٢ ذو الحجة ١٢٥٨ هـ (١٨٤٢م)
- (٩٧) المصدر نفسه، وثيقة ٦٧، خطاب إلى متعهد نوا ، ٢٩ رجب ١٢٦٣ هـ (١٨٤٧م)
- (٩٨) ديوان خديوي عربي، سجل ٥٠٩ صادر دواوين، جواب رقم ٢٤٩ إلى الجفالك، ١٩ صفر ١٢٦٢ هـ (١٨٤٦م)
- (٩٩) دفتر ٧٧٧ ديوان خديوي تركي، وثيقة ١٠٣، أمر من الديوان الخديوي، ٢٨ ذو القعدة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣م)
- (١٠٠) ديوان الجفالك، سجل رقم ٥٦٦٧ ج / ٤ / ٦ / ١ / ب / ٤ دفتر مضبطة قيودات القضايا الواردة بورشة الجورنالات، وثيقة ٣٩، إفادة في ١١ رمضان ١٢٦٣ هـ (١٨٤٧م)
- (١٠١) دفتر ٧٠ معية تركي، وثيقة ٥١٢، أمر من الجناب العالي إلى مدير الجيزة ، ٢٤ صفر ١٢٥٢ هـ (١٨٣٦م)
- (١٠٢) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٠٤ وارد العهد، شرح ٣٥٩ إلى عهدة ميت العز والصولح، ٢١ رجب ١٢٦٢ هـ (١٨٤٦م)
- (١٠٣) على سبيل المثال شكل مدير الغربية لجنة من وكيله وطبيب بيطري واثنين من العمدة لانتقاء مواشي لجفالك قسم ثاني نبروه. دفتر ٨ معية سنوية عربي، وثيقة ٧ من الكتخدا باشا إلى على بك البدرابي، ١١ ربيع آخر، ١٢٦٤ هـ (١٨٤٧م)

- (١٠٤) دفتر بلا نمرة (أوامر) وثيقة ١١٩ أمر كريم إلى مدير نصف الأقاليم الوسطى، ٢٧ شوال ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥م)
- (١٠٥) دفتر بلا نمرة (أوامر) وثيقة ٥١٧، فرمان عام إلى جميع مديري ونظار الوجهين، ٨ رجب ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥م)
- (١٠٦) عماد هلال، الجريمة في مصر في القرن التاسع عشر (رسالة دكتوراه، كلية الآداب بينها، ٢٠٠٤) ص ص ٢٧٤، ٢٧٥
- (١٠٧) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٧ ج/٤/١/٦/ب/٤ مضبطة قيودات القضايا، إفادة في ٤ رمضان ١٢٦٣ هـ (١٨٤٦م)
- (١٠٨) الوقائع المصرية، عدد ١٣٠، ٦ شوال ١٢٦٤ هـ (١٨٤٧م)
- (١٠٩) دفتر ٢٨٨ شورى المعاونة، وثيقة ١٣١، أمر إلى زكي أفندي، ١٢ محرم ١٢٥٩ هـ (١٨٤٣م)
- (١١٠) دفتر ٢٤ معية تركي، وثيقة ٢٢٠، من الجناب العالي إلى مأمور الجيزة، ٢٦ رمضان ١٢٤١ هـ (١٨٢٦م)
- (١١١) ديوان الجفالك (عربي) سجل ٥٦٠٤ وارد العهد، شرح إلى عهدة نوى رقم ٦٨٤، ٢٧ رجب ١٢٦٢ هـ (١٨٤٥م)
- (١١٢) تبلغ الكيسة ٥٠٠ قرش، أي أن المبلغ الإجمالي يعادل ٢٥٠ ألف قرش (٢٥٠٠ جنيه)
- (١١٣) دفتر بلا نمرة (أوامر) وثيقة ٢٧٥ أمر إلى حكمدار الغربية، ٢ رجب ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥م)
- (١١٤) محفظة رقم ٢ معية سنية عرضحالات وثنائق، وثيقة ١٢ من محمد علي إلى علي بك مساعد أول الديوان الملكي بمصر، ٨ رمضان ١٢٦٠ هـ (١٨٤٣م)
- (١١٥) دفتر ٧٨٤ ديوان خديوي، وثيقة ٧٨، من المجلس العالي إلى ديوان الخديوي، عام ١٢٤٧ هـ (١٨٣٢م)
- (١١٦) دفتر ٨ معية سنية عربي، أمر عام من الكتخدا باشا إلى نظار محطات المواشي من السودان إلى الجيزة، ١٤ ربيع أول ١٢٦٤ هـ (١٨٤٧م)

- (١١٧) دفتر ٢٨٤ شورى المعاونة، وثيقة ٦٤، شورى المعاونة إلى الكتخدا، ٢٤ جماد آخر ١٢٥٧ هـ  
(١٨٤١م)
- (١١٨) دفتر ٣٩ معية سنبة عربي، وثيقة ٣٤٠ من عبد الله باشا إلى ديوان عموم المالية، ٨ ذو  
الحجة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٨م)
- (١١٩) دفتر ٢٨٤ شورى المعاونة، وثيقة ٩٤٤، من شورى المعاونة (إيرادات) إلى عباس باشا، ٧  
شوال ١٢٥٧ هـ (١٨٤١م)
- (١٢٠) دفتر ٨٧ معية تركي، وثيقة ٣٥١، من الجناب العالي إلى مختار بك، ١٢ ربيع أول ١٢٥٢  
هـ (١٨٣٦م)
- (١٢١) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٨ ج/ ١/٢/٦/٤ دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، إفادة في ٤  
شعبان ١٢٦٣ هـ (١٨٤٦م)
- (١٢٢) دفتر ٢٨٤ شورى المعاونة، وثيقة ٤٥٥، من شورى المعاونة إلى علي بك، ١١ جماد أول  
١٢٥٧ هـ (١٨٤١م)
- (١٢٣) دفتر ٢١٥ عابدين تركي، وثيقة ١٩٤، من الجناب العالي إلى إبراهيم باشا، ١٣ ربيع آخر  
١٢٦٠ هـ (١٨٤٣م)
- (١٢٤) دفتر ٧٠ معية سنبة تركي، وثيقة ٤٥٢ أمر من الجناب العالي إلى مدير البحيرة، ٢٢ صفر  
١٢٥٢ هـ (١٨٣٧م)
- (١٢٥) دفتر ٧٠ معية سنبة تركي، وثيقة ٤٠٤ أمر من الجناب العالي إلى ناظر الأغنام، ١٩ محرم  
١٢٥٢ هـ (١٨٣٧م)
- (١٢٦) منها على سبيل المثال أمر باستخراج تقسيط (سند) عن الأرض المعمورة والأبعادية المنعم بها  
على أحمد باشا وكيل الجهادية من لدن الباشا السر عسكر في جهة محلة أنجاك بالدقهلية  
وتسليمه له، دفتر ٢٨٧ شورى المعاونة تركي، وثيقة ١٠٤٩ من الجناب العالي إلى عباس  
باشا، ٢ جماد آخر ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩م)
- (١٢٧) دفتر ٢٨٩ شورى المعاونة، وثيقة ٢١٢٥ قلم الملكية إلى ناظر المواشي، ٨ ربيع أول  
١٢٥٩ هـ (١٨٤٣م)

- (١٢٨) دفتر ٢٣ أوامر، وثيقة ١١٥٦ من قسطندي ماتسو إلى المعية، ٢٨ ذو القعدة ١٢٧٠هـ  
(١٨٥٤م)
- (١٢٩) لم يرد بالوثيقة تفصيل للأسماء أكثر من ذلك، لكن الألقاب تدل على أنهما من الخاصة.
- (١٣٠) دفتر ٢٨٨ شورى المعاونة تركي، وثيقة ١٨٨، أمر عالي إلى زكي أفندي، ٨ جماد أول  
١٢٥٩هـ (١٨٤٣م)
- (١٣١) دفتر ٢٨٠ شورى المعاونة تركي، وثيقة ٥٩٣، من المعاونة إلى الكتخدا، ١٦ جماد أول  
١٢٥٥هـ (١٨٣٩م)
- (١٣٢) دفتر ٧٩ معية تركي، وثيقة ٧٠ من المعية إلى مصلحة المواشي، ١٥ جماد آخر ١٢٥٢هـ  
(١٨٣٦م)
- (١٣٣) دفتر ١٧ معية تركي، وثيقة ٤١٦، من الجناب العالي إلى نظار الأقاليم وكُشافها، ٢٢ القعدة  
١٢٣٩هـ (١٨٢٤م)
- (١٣٤) دفتر ٨٥ معية تركي، وثيقة ١٧٤، أمر من الجناب العالي إلى مدير طنطا، ٢٢ ذو الحجة  
١٢٥٢هـ (١٨٣٦م)
- (١٣٥) دفتر ٧ معية تركي، وثيقة ٤٨٩، أمر من الجناب العالي إلى مدير تلت الغربية، د. ت
- (١٣٦) دفتر ٨ أوامر، وثيقة ٧٣ و٧٤ أمر كريم إلى كل من مدير الدقهلية ومدير طنطا الغربية، ٢٢  
ربيع آخر ١٢٥٢هـ (١٨٣٦م)
- (١٣٧) دفتر ٢١ معية تركي، وثيقة ٢٥٠، من المعية إلى الشيخ إسماعيل ناظر الغلال، ١٩ محرم  
١٢٤٠هـ (١٨٢٤م)
- (١٣٨) المصدر نفسه، وثيقة ١٤٤ أمر إلى مأمور الديوان الخديوي، ٢٤ جماد أول ١٢٥٢هـ (١٨٣٦م)
- (١٣٩) دفتر ١٤، وثيقة بدون رقم ص ٢٤، من يعقوب بك إلى مديرية البحيرة، ١٣ جماد آخر  
١٢٦٢هـ (١٨٤٥م)، وخطاب بالمعنى ذاته إلى جفالك نبروه، في التاريخ ذاته
- (١٤٠) دفتر ٢٥ معية تركي، وثيقة ٥٣٤، الجناب العالي إلى مأموري البحيرة وكفر الشيخ، ٧ رجب  
١٢٤٢هـ (١٨٢٦م)



(١٤١) دفتر ٧٠ معية تركي، وثيقة ٤٥٢، أمر من الجناب العالي إلى مدير البحيرة، ٢ صفر  
١٢٥٢ هـ (١٨٣٦م)

(١٤٢) دفتر ٢٠ معية تركي، وثيقة ١٣٣ منشور عام إلى الجيش، ٢ شعبان ١٢٤١ هـ (١٨٢٥م)  
(١٤٣) دفتر ٢٥ معية تركي، وثيقة ١٨ من الجناب العالي إلى كتحدا بك، ٣ ذو الحجة ١٢٤١ هـ  
(١٨٢٥م)

(١٤٤) دفتر ٧٤٣ معية تركي، وثيقة ٧ من الديوان الخديوي إلى حبيب أفندي، ١٦ ربيع آخر  
١٢٤١ هـ (١٨٢٥م)

(١٤٥) دفتر ٢٨٢ شورى المعاونة، وثيقة ١٠٨٨، قلم الإيرادات إلى عباس باشا، ١٦ رمضان  
١٢٥٢ هـ (١٨٣٦م)

(١٤٦) دفتر ٦١ معية تركي، وثيقة ٣٤٤، الجناب العالي إلى وكيل ناظر ديوان الجهادية، ٢٧ صفر  
١٢٥٢ هـ (١٨٣٦م)

(١٤٧) دفتر ٢٨٦ شورى المعاونة، وثيقة ١٠٨٩ الجناب العالي إلى زكي أفندي، ١٧ رمضان  
١٢٥٨ هـ (١٨٤٢م)

(١٤٨) دفتر ٧٣٥ خديوي تركي، وثيقة ٥٦٥، من ديوان خديوي إلى ناظر مباني إسكندرية، ٢٤ ربيع  
آخر ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧م)

(١٤٩) دفتر ٢٨٠ شورى المعاونة، وثيقة ١٤٥٢ من الجناب العالي إلى زكي أفندي، ٢٤ محرم  
١٢٥٥ هـ (١٨٣٩م)

(١٥٠) دفتر ٧٣١ ديوان خديوي تركي، وثيقة ١٥٤ من الديوان الخديوي إلى الدفتردار، ٢٤  
رجب ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦م)

(١٥١) دفتر ٧٨٤ ديوان خديوي، وثيقة ٧٨، من المجلس العالي إلى ديوان الخديوي، عام ١٢٤٧ هـ  
(١٨٣١م)

(١٥٢) شكري وآخرون، مرجع سابق، ص ٣١٤

(١٥٣) نسبة إلى إقليم سنار في السودان

- 
- (١٥٤) ديوان الجفالك، دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، إفادة في نهاية شعبان ١٢٦٣هـ (١٨٤٦م)
- (١٥٥) المصدر نفسه، إفادة في ٢٤ شعبان ١٢٦٣هـ (١٨٤٦م)
- (١٥٦) المصدر نفسه، إفادة في ٢٠ شعبان ١٢٦٣هـ (١٨٤٦م)
- (١٥٧) ديوان الجفالك، سجل رقم ٥٦٦٧ ج/٤ /٦ /١ /ب/٤ دفتر مضبطة قيودات القضايا الواردة بورشة الجورنالات، إفادة في ٢٥ رمضان ١٢٦٣هـ (١٨٤٦م)
- (١٥٨) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٨ ج/٤ /٦ /٢ /١ دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، إفادة في ١١ شعبان ١٢٦٣هـ (١٨٤٦م)
- (١٥٩) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٧ ج/٤ /٦ /١ /ب/٤ دفتر مضبطة قيودات القضايا الواردة بورشة الجورنالات، إفادة في ٤ رمضان ١٢٦٣هـ (١٨٤٦م)
- (١٦٠) وهي مسألة تقديرية نظراً لعدم انتشار الساعات في الريف المصري آنذاك
- (١٦١) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٨ ج/٤ /٦ /٢ /١ دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، إفادة في ١٨ رجب ١٢٦٣هـ (١٨٤٦م)
- (١٦٢) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٨ ج/٤ /٦ /٢ /١ دفتر قيد القرارات الطبية، في ٢ شوال ١٢٦٣هـ (١٨٤٦م)
- (١٦٣) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٧ ج/٤ /٦ /١ /ب/٤ دفتر مضبطة قيودات القضايا الواردة بورشة الجورنالات، صورة قرار طبي في ٢٢ رمضان ١٢٦٣هـ (١٨٤٦م)
- (١٦٤) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٨ ج/٤ /٦ /٢ /١ دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، إفادة في ١٩ شوال ١٢٦٣هـ (١٨٤٦م)
- (١٦٥) ديوان الجفالك، سجل ٥٦٦٧ ج/٤ /٦ /١ /ب/٤ دفتر مضبطة قيودات القضايا، وثيقة ٨٤، ٢١ رجب ١٢٦٣هـ (١٨٤٦م)